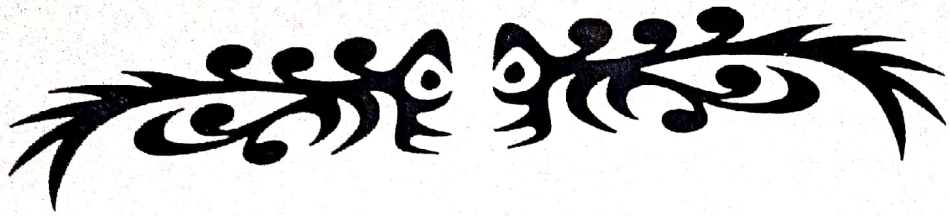

# نظرات في بعض المصطلحات

دكتور
محمد ناصر الشهري

Scanned by CamScanner

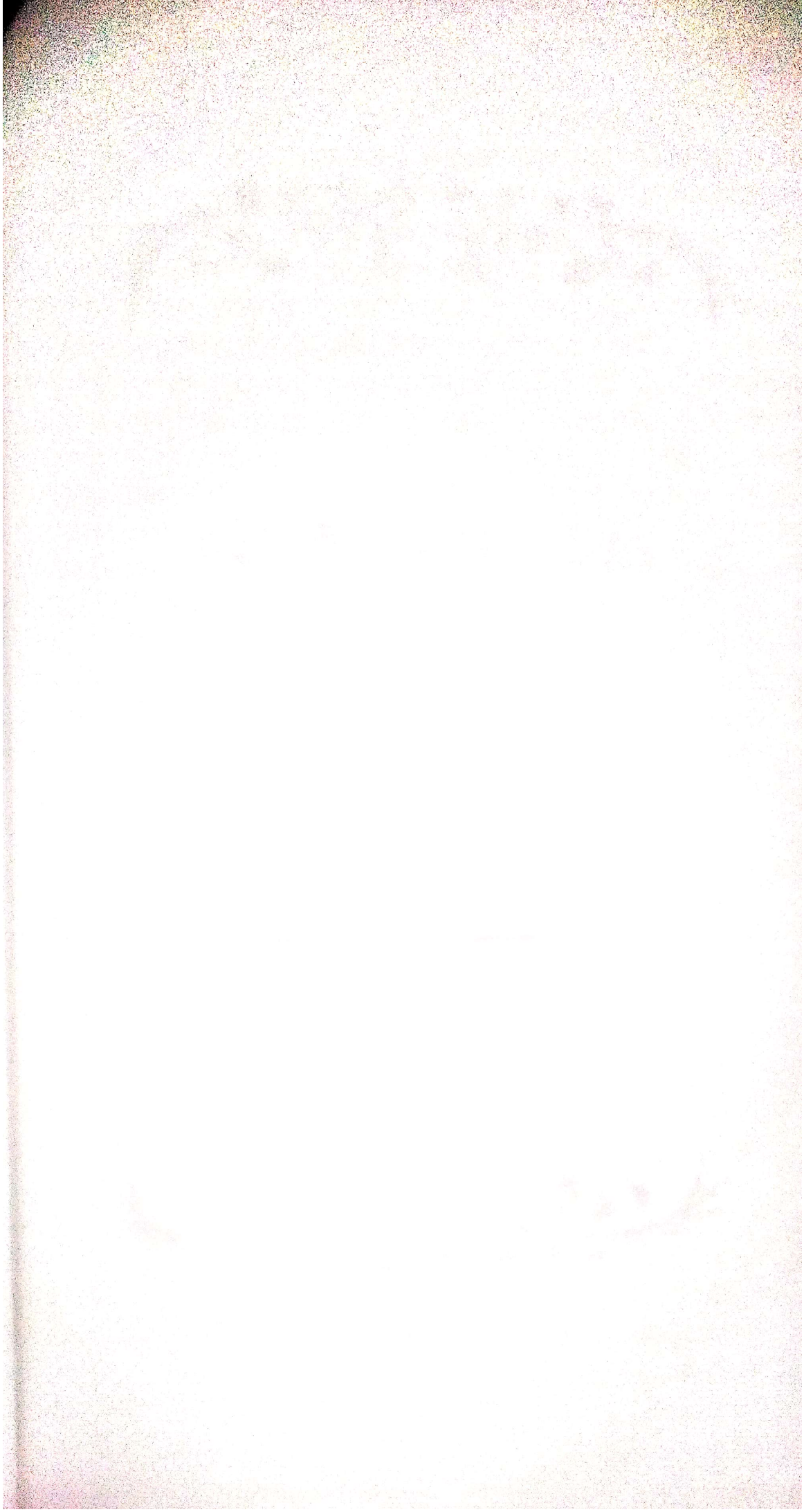

Scanned by CamScanner

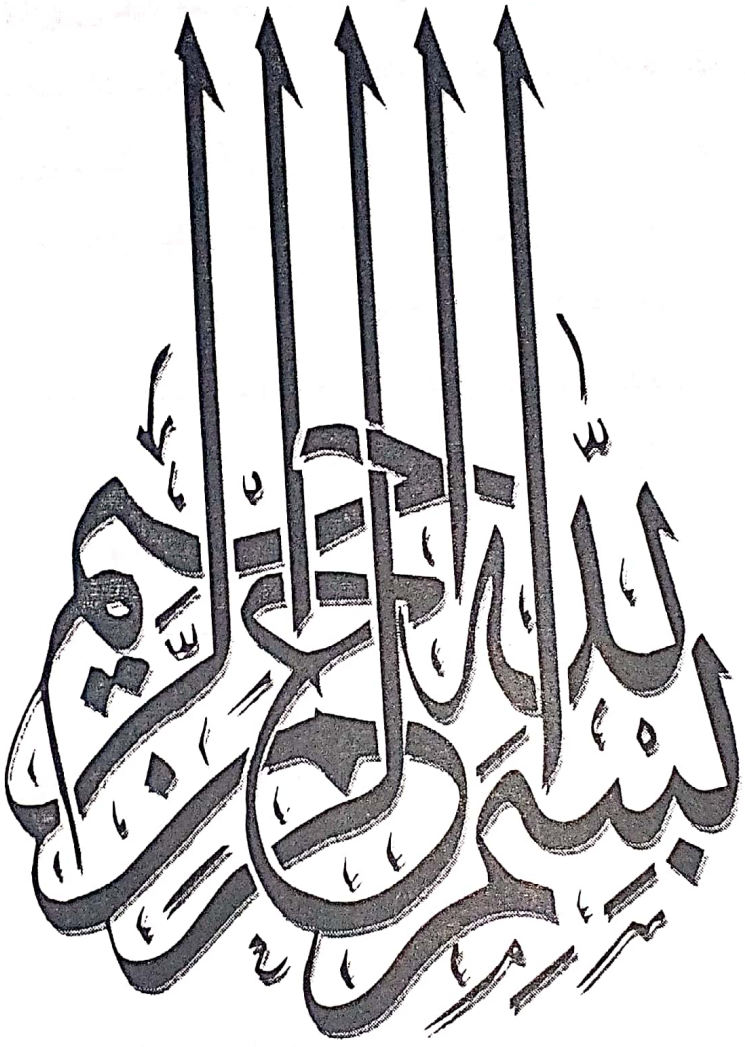




Scanned by CamScanner

Scanned by CamScanner

# المقدمة

لله ، والصلاة والسلام علي رسول الله أما بعد :

فإن المصطلحات في العلوم المختلفة تؤدي دور الأعلام في النشاط اللغوي العام ، بما تحققه من تحديد للصورة الذهنية لمدلول تلك المصطلحات ، وذلك بإزالة اللبس والخلط الناشئ عن الاشتراك اللفظي في حالة عدم وجود مصطلحات محددة ، أو عدم دقتها ووفائها – إن وجد ذلك – بما يفرضه التناول الموضوعي للمصطلح ، والذي يحتم أن يكون المصطلح وافيا بالدلالة على المضمون الذي خصص المصطلح للدلالة عليه .

لذا فإن للمصطلحات أهمية بالغة في مجالات العلوم المختلفة ، نظرا لما تؤديه من تلبيه للحاجات اللغوية والعلمية ، التي تهدف إلى تحديد الصورة الذهنية للشيء بأقصى قدر ممكن من الوضوح والدقة

إن المصطلحات تكتسب أهمية بالغة في كل العلوم ، لأن فيها حشدا وتركيزا لمضامين ما تعبر عنه ،إنها صورة لشخص العالم الذي وضعها ، أو للمدرسة التي تتبناها ، إن فيها انعكاسا للاستقلالية ، وللقدرة العقلية ، وتصويرا لمدى شمولية الفكر ودائريته التي يجب أن تكتنف جميع أجزاء الصورة لشئ ما .

ومن المصطلحات المهمة المصطلحات النحوية ، التي تتعلق بهذا العلم اللطيف لهذه اللغة الشريفة المقدسة ، فإن العناية بها في غاية الأهمية – لما سبق إيراده عن أهمية المصطلحات بشكل عام –



Scanned by CamScanner

حقا ، لقد كانت المصطلحات النحوية من أهم أسباب حصول جدل عميق بين النحويين ، وذلك لما لها من دلالة علي استقلالية العالم أو المدرسة ، أو المنهج ، أو تعيين لمدلول محدد لقضية من قضايا علم النحو ، مما انعكس علي مسيرة الدراسات النحوية بأسرها ، منذ وقت النشأة حتى فترة الاستقرار في أواخر القرن الثاني والثالث الهجريين .

والمصطلحات النحوية كغيرها من مسائل علم النحو وقضاياه تجاذبتها عقول كثيرة ، وقرائح عديدة ، ومناهج متصارعة ، ابتداء بوضعها ، ثم تهذيبها ، مرورا بالدفاع عنها ونشرها ، وبين هذا وذاك كانت الرغبة في مخالفة كل فريق من أصحاب المصطلحات – وخاصة من جانب بعض الكوفيين – من أبرز أسباب حصول الجدل والاختلاف ، ومن صوره دفع مصطلح الفريق الآخر ، مما نتج عنه حصول بعض الفوائد وبعض الأضرار ، فأما الفوائد : فتتمثل في عناية كل فريق بمصطلحه ، وتهذيبه ، والدفاع عنه ونشره ، وأما الأضرار : فتتمثل في زيادة رقعة الخلاف ، والنزاع في إطار علم واحد .

ونظرا لهذا كله فقد أدرك عدد من الباحثين أهمية الحديث عن المصطلحات النحوية ، وأحقيتها بإفرادها ببحوث خاصة ، فكان أن ظهرت دراسات عديدة أشهرها ثلاث دراسات – فيما أرى – وهي :

١- للباحث : السيد سعيد أبو العزم ، وهو بحث بعنوان : " المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها " مقدم إلي كلية دار العلوم بالقاهرة ، سنة ١٣٩٧ هـ ، ١٩٧٧م، لنيل درجة الماجستير ، ويقع البحث في ٢١٥ صفحة ، وقد جعله ثلاثة فصول ، هي :

الأول : المصطلح النحوي منذ نشأة النحو حتى نهاية عهد سيبويه .

والثاني : المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين .



Scanned by CamScanner

والثالث : المصطلح النحوي منذ القرن الرابع إلى العصر الحاضر.

وهذه الدراسة تتناول فترة طويلة جدا ، ومعلوم أن تتبع المصطلحات خلال أربعة عشر قرنا شيء صعب وواسع ، لذاك كانت الدراسة يشوبها الاختصار ، والاكتفاء باللمحة والإشارة ، نظرا لطول الفترة الزمنية من ناحية ، ولصغر حجم الرسالة من ناحية أخري.

٢- للباحث أ، د: عوض بن حمد القوزي ، وهو بحث بعنوان :" المصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري " وهو بحث مقدم إلى كلية الآداب بجامعة الرياض سنة ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩م ، لنيل درجة الماجستير ، وهو يقع في ٢٣٥ صفحة ، وقد جعله في ثلاثة فصول ، هي :

الأول : المصطلح النحوي قبل الكتاب .

والثاني : المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين .

وهو بحث دقيق وشامل للفترة التي حددها الباحث ، وحسب الخطة التي رسمها لبحثه .

٣- للدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني ، وهو بعنوان : " المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية " نشر دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الفجالة ، مصر ، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠م.

وقد تحدث فيه بشكل أساس وموسع عن مصطلحين اثنين هما : المفرد ، والمبهم ، وهي دراسة دقيقة وشاملة لهذين المصطلحين .

* هذا بالإضافة إلي تناول عدد من الباحثين بعض قضايا المصطلحات النحوية في ثنايا بحوث ودراسات أخرى كثيرة ، لا يتسع المجال لاستعراضها هنا .



Scanned by CamScanner

إلا أنني رأيت بعد الاطلاع على ما تقدم أن هناك قضايا تتعلق بالمصطلح النحوي جديرة بإلقاء الضوء عليها ، وتجليتها ، حتى ينتظم عقد الدراسات السابقة بهذه الحلقة من الدراسة ، فما كان مني إلا أن استعنت بالله عز وجل ، ثم شرعت في استكمال ما رأيت أنه بحاجة إلى بحث ودرس ، مما أثمر هذه الدراسة التي أحسب أنها إضافة مهمة لهذا الموضوع الحيوي .

وقد كان عملي في هذا البحث يتمثل في الجوانب الآتية :

١- ذكرت مباحث جديدة لم ترد في الدراسات السابقة .

ركزت الحديث عن بعض القضايا التي تعرضت لها الدراسات السابقة ، حتى بدت في حلة جديدة .

٣- أوضحت بعض ما أجمل في الدراسات المتقدمة ، ثم عرضته عرضا جديدا.

وهذا البحث بالجملة عبارة عن نظرات معينة خصصتها لبعض المصطلحات النحوية ، تتمثل في الإشارة إلي خلل منهجي أو معنوي ، أو إشكالات نتجت عن تعدد لفظي أو معنوي للمصطلح ، أو جلاء غموض ، أو كشف متشابه وملتبس – وخاصة إذا كان المصطلح قد اندثر عند المتأخرين أو تغيرت دلالته من عصر لآخر – أو التعرض لمصطلحات أثارت جدلا ، أو مصطلحات تدعو الحاجة إلي ذكرها وبيانها إما لغرابتها أو ندرتها أو لغير ذلك ، أو الإشارة إلى مصطلحات نسبت إلي غير أصحابها خطأ ، وغير ذلك كثير مما هو مبسوط في ثنايا هذا البحث .

وبناء علي هذا فقد وقع البحث في احدي عشرة نظرة :



Scanned by CamScanner

النظرة الأولى: تعدد معاني المصطلح الواحد مع اتحاد لفظه ، وذلك علي نوعين :

١- تعدد دلالة المصطلح في علوم متعددة .

٢- تعدد دلالة المصطلح الواحد في العلم الواحد بتعدد الموضوعات .

النظرة الثانية : المشكلات التي صاحبت هذا التعدد :

أ- الخلط بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية للمصطلح .

ب- الخلط بين الدلالات الاصطلاحية المختلفة في العلوم المختلفة .

ج- الخلط بين الدلالات الاصطلاحية المختلفة في المواضع والموضوعات المتعددة في إطار العلم الواحد .

النظرة الثالثة : تعدد ألفاظ المصطلح لمدلول واحد .

النظرة الرابعة : التغيير الذي يطرأ علي المصطلح ، وله مظهران :

أ- موت المصطلح واندثاره .

ب- تغير دلالة المصطلح ونقله من معناه الذي كان يدل عليه إلى معني آخر ينتقل إليه .

النظرة الخامسة: فضفاضية المصطلح.

النظرة السادسة: الخلط في مصطلح البغداديين.

النظرة السابعة: مصطلحات محظورة.

النظرة الثامنة: الاختلاف في بعض المصطلحات بين البصريين والكوفيين.

النظرة التاسعة: مصطلحات اثارت جدلا.

النظرة العاشرة: مصطلحات متعددة بحاجة إلي بيان.

النظرة الحادية عشرة: مصطلحات نسبت لغير أصحابها.

تمهيد:



Scanned by CamScanner

بداية يحسن أن أتعرض لتعريف المصطلح لغة واصطلاحا ، ثم أقدم لمحة عن تاريخ المصطلح عند العرب ، ثم عند الأوروبيين ، حتى تتجلي أهمية المصطلح بالصورة المرجوة – إن شاء الله تعالى – ثم أعقب ذلك بإعطاء لمحة عن المنطق الأرسطي ، وبيان أثره في الدراسات النحوية عبر فترات متفاوتة ، وذلك لما له من صلة ببعض مسائل هذا البحث ، كالقياس والعلة ، والعامل ونحو ذلك .

أ- المصطلح لغة واصطلاحا :

" المصطلح مصدر ميمي مشتق من مادة " صلح " بفتح اللام ، وقال الفراء ت ٢٠٧هـ : حكى أصحابنا : " صلح " بضم اللام (١).

وقد اتفقت المعاجم على ان مدلول هذه المادة: نقيض الفساد (٢).

وقد دلت المعاجم ايضا علي أن هذه المادة تأتي بمعني : الاتفاق (٣).

ولا شك أن بين المعنيين تقاربا دلاليا ، فإن إصلاح الفساد بين القوم – مثلا – لا يتم إلا باتفاقهم (٤).

وأما الفعل " الفعل اصطلح لم يرد فيما ذكرته وإنما ورد الفعل ( صالح ) " فقد ورد ذكره عن العرب منذ القدم، وكذا ورد في الحديث الشريف أيضا، كما في حديث "البراء بن عازب رضي الله عنه : " لما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية كتب علي بينهم كتابا..." (٥) .

وأما المصدران المشهوران بين أصحاب العلوم المختلفة وهما : " اصطلاح " و "مصطلح " فلم يرد لهما ذكر في القرآن الكريم ، ولا الحديث الشريف ، ولا المعاجم القديمة ، اللهم إلا ما أضافه الزبيدي ت ١٢٠٥هـ في مستدركه ، حيث أضاف لفظ " اصطلاح " بمعني اتفاق (٦).



Scanned by CamScanner

ولكن عندما ظهرت الحضارة الإسلامية ، ونشأت العلوم المختلفة المرتبطة بالإسلام من : التفسير ، والحديث، والفقه ، وأصول الفقه : والنحو ، و .... ، برزت الحاجة إلي مصطلحات محددة ، تضبط مسائل العلوم ، ففي هذه المرحلة الدقيقة تخصصت دلالة كلمة " اصطلاح " لتكتسب معنى جديدا ، وهو أنها صارت تعني : الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب العلم الواحد ، للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك العلم (٧) .

كما استخدمت أيضا بهذا المعني كلمة " مصطلح " وتبعا لذلك أيضا أصبح الفعل " اصطلح " يحمل هذا المعني كذلك، وقد تجلي هذا الاستعمال الجديد علي مدى القرون اللاحقة .

ولعل أول من نلحظ أنه قد ورد عنده هذا المصطلح الجاحظ ت ٢٥٥ هـ ، حيث قال عن المتكلمين إنهم : " اصطلحوا علي تسمية ما لم يكن له في لغة العرب "اسم" (٨).

كما نشأ عند المحدثين علم أسموه " مصطلح الحديث " وقد يعرف أحيانا كذلك باسم الاصطلاح ، كمقدمه ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح .

كما ظهر التفريق كذلك عند اللغويين والنحويين بين " اصطلاح النحويين " و "اصطلاح اللغويين " (٩).

ومما ينبغي الإشارة إليه أن بعض العلماء والقدماء الذين ألفوا في هذا المجال لم يستعملوا كلمة " اصطلاح " أو " مصطلح " ، وإنما استعملوا بدلا عنها لفظ "كلمات " كما صنع الرازي أحمد بن حمدان بعد ٣٢٢هـ في كتابه المعروف الذي وسمه بقوله " " الزينة في الكلمات الإسلامية " (١٠).



Scanned by CamScanner

كما اتجه بعض العلماء الذين ألفوا في هذا الميدان أيضا إلى استعمال كلمة " ألفاظ " للدلالة علي معنى المصطلحات أيضا " كما صنع علي بن يوسف الآمدي في كتابه الذي أسماه " المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين " (١١).

ولعل السبب في عدم استعمال كلمة " اصطلاح ، أو مصطلح ، أو مصطلحات ، عند هؤلاء هو عدم استقرار لفظ المصطلح ومعناه بشكل تام وشامل ،إذ لم يحصل ذلك إلا بعد وقت طويل ، لذا نجدهم قد أثروا استعمال غيره من نحو " كلمات " أو " ألفاظ ".

إما إذا أتينا إلي العلماء والمؤلفين المتأخرين فنجدهم قد استعلموا كلمة " اصطلاح " أو " مصطلح " دون ما سواها ، كما هو شائع في كتب أهل العلوم المختلفة ، ولعل أبرز هؤلاء : التهانوي ت ١١٥٨هـ ١٧٤٥م، فقد سمى معجمه الذي هو أكبر معجم للمصطلحات في الحضارة العربية والإسلامية " كشاف اصطلاحات الفنون ".

إما إذا جئنا إلي علي بن محمد الجرجاني ت ٨١٦هـ صاحب كتاب " التعريفات " فقد عرف الاصطلاح بقوله : هو " عبارة عن اتفاق قوم علي تسمية الشئ باسم ما ينقل عن موضعه الأول وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلي أخر " (١٢).

وقد نقل التهانوي هذا التعريف في كتابه : كشاف اصطلاحات الفنون (١٣) .

ومن خلال هذا التعريف نلمس سمتين أساسيتين ينبغي أن يشتمل عليها المصطلح ، وهي "

الأولى: أن المصطلح لا يكون إلا عند اتفاق المتخصصين المعنيين علي دلالته الدقيقة المعينة.



Scanned by CamScanner

والثانية: أن المصطلح يختلف عن الكلمات الأخرى في اللغة العلمية ، وذلك نتيجة تطور دلالي يطرأ علي الكلمة العامة ، فيجعلها مصطلحا ذا دلالة خاصة ومحددة (١٤).

" المصطلح " في المعجمات الأوروبية:

يلاحظ أن المعاجم الأوروبية المتخصصة في مصطلحات علم اللغة لم تهتم بكلمة ( Term ) التي صارت تعني المصطلح إلا في السنوات الأخيرة ، وذلك عندما اخذ علم المصطلح مكانه بين أفرع علم اللغة التطبيقي (١٥) ومع ذلك فإننا نجد تعريفات متعددة حديثة للمصطلح ، منها :" المصطلح " كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة ، موروثا أو مقترضا " ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم ، وليدل على أشياء مادية محددة " ( ١٦).

إلا أن الآراء تكاد تتفق بين المتخصصين في علم المصطلح علي أن أفضل تعريف أوروبي للمصطلح هو : " الكلمة الاصطلاحية ، أو العبارة الاصطلاحية : مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها – أو بالأحرى استخدامها – وحدد في وضوح ، هو تعبير خاص ضيق الدلالة المتخصصة ، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة ، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد ، فيتحقق بذلك وضوحه الضروري " ( ١٧).

وتؤكد تعريفات حديثة للمصطلح في إطار علم المصطلح قضية موقع المصطلح الواحد في إطار المصطلحات الأخرى داخل التخصص ، ومنها التعريف الآتي : " المصطلح اسم قابل للتعريف في نظام متجانس يكون تسمية حصرية ( أي : تسمية لشيء ما ) ويكون منظما ( أي : في نسق متكامل ) ، ويطابق – دون غموض – فكرة أو مفهوما " ( ١٨).



Scanned by CamScanner

- سمات المصطلح:

إضافة إلي السمتين اللتين سبق استخلاصهما من تعريف الجرجاني للمصطلح ، فإن هناك بعض الخصائص التي لابد من توافرها في المصطلح ، حتى يكون صالحا للاستعمال ، موفيا بالغرض منه ، خالصا من الإشكلات التي تنتج عن استعماله فيما بعد – كما سيأتي الإشارة إليه في موضعه – فمن هذه السمات :

١- الدقة والدلالة المحددة ، فيجب اجتناب الألفاظ ذات الإيحاء والتعميم.

٢- الوضوح في الألفاظ والتراكيب .

٣- أن يكون اللفظ مفردا أو مركبا لا عبارة طويلة (١٩).

٤- ألا يكون اللفظ موهما معني غير حسن .

٥- ألا يكون ظاهر اللفظ موحيا بخلاف معناه المراد .

وعلي أية حال فالمصطلحات ألفاظ تستخدم في أي علم من العلوم للتعبير عن معان محددة في إطار علم بعينه من تلك العلوم ، فهي وسيلة تهدف إلي نقل هذه المعاني وتصويرها بأقصى قدر ممكن من الوضوح والدقة والتحديد بين المعنيين بهذا العلم ، ولكل من يفيد منه ، فهي إذا ألفاظ من ألفاظ اللغة ، تحمل من المعاني ما تحمله في إطار النشاط اللغوي العام ، ولكنها غالبا تفرغ من هذه المعاني حين تستخدم في المجالات العلمية لتعبر عن تلك الدلالات الخاصة التي لا يدركها أو يفهمها عادة إلا المشتغلون بالعلوم التي تستخدم فيها ومن في حكمهم ، فالمصطلحات تؤدي في العلوم وظيفة الأعلام في النشاط اللغوي العام (٢٠).

ب- لمحة عن تأثير المنطق في النحو :

عرف المنطق بتعريفات كثيرة ، لعل من أوضحها أنه : " العلم الذي يبحث في صحيح الفكر وفاسده، وهو الذي يضع القوانين التي تعصم



Scanned by CamScanner

الذهن من الوقوع في الخطأ في الأحكام ، فموضوعه هو الفكر الإنساني من ناحية خاصة هي ناحية صحته وفساده ، ويتم له ذلك عن طريق البحث في القوانين العقلية العامة التي يتبعها العقل الإنساني في تفكيره ، فما كان من التفكير موافقا لهذه القوانين كان صحيحا ، وما كان مخالفا لها كان فاسدا " (٢١).

وقد انتقل المنطق اليوناني إلى العرب في أوائل العصر العباسي مختلطا بالفلسفة ، حتى جاء أبو حامد الغزالي ت ٥٠٥ هـ فخلصه من ذلك ، وجعله خالصا للعقل ( ٢٢).

وقد كان نحاة البصرة أول من تأثر بالمعارف العقلية ، وبعلم الكلام ، حتى سموا أهل المنطق ، تمييزا لهم عن نحاة الكوفة ( ٢٣) وقد وجد شيء من هذا التأثر عند الخليل بن أحمد ١١٧هـ ، والذي أصبح بذكائه النادر " الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله ، " ( ٢٤) كما ظهر شيء من هذا التأثر عند سيبويه ت ١٨٨هـ الذي يعد من أوائل المتأثرين بالنزعة الفلسفية والمصطلحات المنطقية، وقد ظهر مثل ذلك الذي عند تلميذه الأخفش الأوسط ت ٢١٥هـ ، ثم عند المبرد ت ٢٨٥هـ (٢٥).

وهكذا أصبح نحو البصرة متأثرا بالمنطق ، وصار نحاتها شيئا فشيئا أهل فلسفة وجدل ، وقد حملهم ذلك علي الإفراط في التقنين والتقعيد ، مما آل بهم إلى إخضاع المادة اللغوية للقواعد والقوانين النحوية المتأثرة بالمنطق ، فأصبح نحوهم بهذا ميدانا فسيحا للمناهج الكلامية ، والاتجاهات المنطقية ، والمصطلحات الفسلفية ، لما امتلأ به من الأسباب والمسببات ، والمقدمات والنتائج ، والعلل والمعلولات ،



Scanned by CamScanner

والتقسيم والتبويب ، والحد والمحدود ، والقيود ، والداخل والخارج ، ... إلخ (٢٦).

وفي مقابل هذا كله هب جمهور نحاة الكوفة لمقاومة هذا الاتجاه ، فاتجهوا نهجا مخالفا لجمهور البصريين ، فأصبحوا أقل اعتدادا بأحكام العقل في مسائل اللغة والنحو ، وصاروا أكثر اعتمادا علي المسموع ، واهتماما بالرواية ، وتركا للتأويلات البعيدة ، وبعدا عن التكلف المنطقي ، والتمحل الفلسفي ، وصاروا أكثر عناية بالقراءات القرآنية ، والتزاما بمنهج المحدثين والقراء ،وقد بدا هذا جليا من خلال ما قاله الكسائي الكوفي ت ١٨٩هـ حين سئل عن شذوذ( أي ) الموصولة في استعمالاتها عن سائر أخواتها الموصولات ، وكثرة أحوالها التي تتقلب فيها ، فقال : " أي كذا خلقت " ( ٢٧) كما يبدوا هذا أيضا من ابتعاد ثعلب ت ٢٩١ هـ بصفته أنموذجا آخر للنحاة الكوفيين – عن القياس في أكثر ما ذهب إليه ، فهو كما قال ياقوت: " لم يكن مستخرجا للقياس ولا طالبا له " ( ٢٨).

أما البغداديون فقد تأثر جمهورهم بالمنطق ، كابن كيسان ت ٢٢٩ هـ- أول النحاة البغداديين – وابن السراج ت ٣١٦ هـ وتلميذه أبي علي الفارسي ت ٣٧٧ هـ وابن جني ت ٣٩٢هـ ، حيث يقول عن شيخه أبي علي : " ولله هو ، وعليه رحمته ، فما كان أقوي قياسه " ( ٢٩) إلا أن أبا علي كان معتدلا في المزج بين النحو والمنطق ، حيث كان يلوم معاصره الرماني ت ٣٨٤ هـ علي عمق تأثره بالمنطق والكلام ، حيث قال حين استمع إليه مرة وهو يملي علي أصحابه ما لم يألفه أبو علي: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شئ ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء " (٣٠).



Scanned by CamScanner

ومما يدل على ما آل إليه علم النحو عند المتأثرين بعلم المنطق قول ابن قتيبة ت ٢٧٦هـ : " ولو أن مؤلف حد المنطق بلغ زماننا هذا حتى يسمع دقائق الكلام في الدين والفقه والفرائض والنحو لعد نفسه من البكم " ( ٣١) وكذلك قول أبي حيان التوحيدي ت في حدود ٤٠٠هـ : " والبحث عن المنطق قد يرمي بك إلى جانب النحو ، والبحث عن النحو يرمي إلى جانب المنطق ، ولولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقي نحويا ، والنحوي منطقيا " ( ٣٢).

فهذه إطلالة عجلى على علم المنطق وتأثيره في مسيرة الدراسات النحوية ، وكان إيرادها مهما لأن لذلك صلة ببعض مسائل هذا البحث ، وبيان مدي تأثير المنطق الأرسطي فيها ، ومن ذلك تأثيره في مفهوم العامل ، العلة ، القياس ، علي ما يأتي إيضاحه في مواطنه.

* صلب الموضوع:

مما يدفع للكلام في هذا الموضوع أنه لما كانت المصطلحات بالمنزلة الانفة الذكر فإنه يمكن وصفها بأنه تؤدي في العلوم وظيفة الأعلام في النشاط اللغوي العام ، فهي وسيلة تهدف إلي نقل المعاني وتصويرها بأقصى قدر ممكن من الوضوح والدقة ، لأنه إن شابها شيء مما يخل بما تقدم فإن هذا ينعكس علي المعاني التي تصورها تلك المصطلحات ، وهنا تكمن الخطورة ، حيث انه ينتج عن هذا مشكلات عديدة ، منها : الخلط ، والغموض ، والاختلاف ، ونحو ذلك.

إن البحث في هذا الموضوع عبارة عن إلقاء الضوء علي بعض الإشكالات ، والمحاذير التي تكتنف بعض المصطلحات النحوية، ويتمثل ذلك في نظرات متعددة تجلي عدد من تلك الإشكالات ، والمحاذير ، وذلك علي النحو الآتي:



Scanned by CamScanner

النظرة الأولي:

تعدد معاني المصطلح الواحد مع اتحاد لفظه ، وذلك علي نوعين :

أحدهما : تعدد دلالة المصطلح الواحد في علوم متعددة :

في هذا النوع نجد أنفسنا أمام مصطلح له لفظ واحد ، ولكن معانيه مختلفة تبعا لاختلاف استعماله في علوم متعددة ، وسأضرب لذلك مثالا وهو مصطلح " الخبر " فإنه يستعمل مصطلحا في علوم متعددة ، مثل " النحو " والحديث النبوي الشريف ، والبلاغة والتحرير الصحفي والإذاعي ، ونحو ذلك ، وهو في كل علم من هذه العلوم يؤدي معنى لا يؤديه في غيره من العلوم بحيث إذا استخدم فيه فإنه يؤديه بصورة تميزه عن غيره .

والآخر: تعدد دلالة المصطلح الواحد في العلم الواحد بتعدد الموضوعات .

لقد كان من المفروض إزاء استخدام المصطلحات وسيلة لنقل الصور الذهنية المحددة في مجالات البحث العلمي المختلفة ألا تتعدد دلالة المصطلح الواحد في العلم الواحد ، بحيث إذا أطلق في العلم المحدد لم ينتقل الذهن إلا إلى صورة واحدة محددة ، ولكن الأمر الواقع أن هذا الذي كان مفروضا ليس مطردا ، إذ أن بعض المصطلحات تتعدد دلالتها في العلم الواحد بتعدد الموضوعات التي استخدمت فيها ، مع اتحاد لفظها ، فكأنها في هذه الحالة من قبيل المشترك اللفظي.

وحسبي أن أمثل لهذا النوع ببعض المصطلحات، فمنها:

أ- المفرد: فإنه مصطلح استخدمه النحويون في موضوعات متعددة بمعان مختلفة ، قال أبو حيان : " إذ المفرد يقال باصطلاحات ( متعددة ) " ( ٣٣) ، وسأرود بعض هذه الاستعمالات بشئ من



Scanned by CamScanner

الشرح ، ثم أورد باقيها سردا نظرا لكثرتها ، وضيق المجال عن شرحها والتمثيل لها ، فمن هذه الاستعمالات:

أولاً: في تعريف الكلمة العربية ، فمدلول الإفراد هنا مرتبط بالبنية اللفظية ، للصيغة ، ومعناه: "عدم وجود علاقة بين أجزاء اللفظ وأجزءا المعني " (٣٤) نحو : رجل ورجلين ، ورجال ، فأجزاء اللفظ وهي : الراء والجيم واللام والزائد بينهما لا صلة لها جميعا بأجزاء المعني ، وهو الدلالة علي شخص أو اثنين أو مجموعة لكل منهم صفاته الجسمية المحددة ، إذا لا علاقة بين الراء ورأس الإنسان مثلا ولا بين الجيم وجسمه ، وهكذا .....، في حين أن نحو : عبد الله غير مفردة ، لأن الصلة جلية بين أجزاء اللفظ وأجزاء ما يدل عليه.

ثانيا: استخدام لفظ المفرد في موضوع آخر وهو: تحديد الأسماء وعلاماتها الإعرابية ، فدلالة الأفراد هنا تدور مع الناحية العددية ،إذا المفرد ما دل علي واحد ، أي : ما ليس مثني ولا جمعا ، فعلى هذا تكون كلمة " عبد الله " مفردة " ، في حين أن رجلين ورجالا ورجالات ليست مفردة .

ثالثا: في باب الجملة الاسمية، حين تناول النحاة بالتحديد أنواع الخبر، فيراد بالخبر المفرد: ما ليس جملة وما شبه جملة.

رابعا: في بابي "لا" العاملة عمل "إن" وباب النداء، حيث يقصد به ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف، حتى و إن كان مثنى أو جمعا.

وبالجملة فقد استعمل لفظ المفرد مرادا به مبالغة عنها، ولكنني بدلا من ذلك سأورد قائمة بالمعاني التي استعمل لفظ المفرد فيها بمعان مختلفة في مواضيع شتى من علم النحو، أسردها فيها سردا نظرا لصعوبة الوقوف عند كل مصطلح منها، إضافة إلى أن المقصود هنا الإشارة إلى



Scanned by CamScanner

المشكلة القائمة، والمتمثلة في اتحاد لفظ المصطلح في العلم الواحد، بينما معانيه في الحقيقة مختلفة.

وهذه هي القائمة (٣٥) :

| المصطلح | الباب أو الموضوع النحوي |
|---|---|
| ١- "مفرد" في مقابل "مركب" | - باب الكلمة<br>- باب العلم<br>- باب الضمير<br>- باب الفعل |
| ٢- "مفرد" في مقابل "مكرر" و"معطوف" | - باب كنايات العدد |
| ٣- "مفرد" في مقابل "مركب" و "معطوف" و "عقود" | - باب العدد |
| ٤- "مفرد" في مقابل "مثنى" و "جمع" | - باب الإعراب |
| ٥- "مفرد" في مقابلة "جملة" و "شبه جملة" | - باب الحال<br>- الخبر<br>- باب الصفة<br>- الصلة<br>- ما يتعلق بالإعراب؟<br>- باب المفعول معه<br>- باب عطف النسق<br>- "غير" و "إلا" فى الاستثناء |



Scanned by CamScanner

| | |
|---|---|
| ٦- "مفرد" في مقابل "جملة" | - باب التمييز<br>- الفعل<br>- المميز<br>- التعجب<br>- الإضافة إلي الظرف<br>- الابتداء<br>- الفاعل<br>- الاستثناء المنقطع مع "إلا"<br>- "مذ" و "منذ" و "مع"<br>- "أم" المتصلة والمنقطعة<br>- العطف بـ "لكن"<br>- اسم الفعل<br>- المضاف اليه<br>- العطف بـ "بل" |
| ٧- "مفرد" في مقابلة "مضـ | - نداء الأعداد المركبة<br>- "أي" الشرطية<br>- الإضافة إلى "لدن" |
| ٨- "مفرد" في مقابلة "مضاف" و "شبيه بالمضاف" | - النداء<br>- "لا" النافية للجنس |
| ٩- "مفرد" مساو لـ "الشبيه بالمضاف" | - الموصول المندوب المجرد من "أل" المشتهر بصلته |
| ١٠- "مفرد" في مقابلة "مثنى" | - بناء اسم "لا" النافية للجنس |



Scanned by CamScanner

| | |
|---|---|
| و"جمع" و "مضاف" و "شبيه بالمضاف" | |
| ١١- "مفرد" و "جمع" في مقابلة "مثنى" | -إعراب الأسماء المبهمة (اسم الإشارة والاسم الموصول) |
| ١٢- "مفرد" في مقابلة "مصدر مؤول" | - ما يقع بعد "بيد" و "ميد" و "غير" في الاستثناء |
| ١٣- "مفرد"في مقابلة "جملة" و "شبه جملة" و "مشتق" | - كان التشبيهية والظنية |

ب- الصلة:

ومن هذه المصطلحات أيضا: والصلة تطلق بالاشتراك عند النحويين على ثلاثة الأشياء:

١- صلة الموصول.

٢- الكلمة الزائدة سواء كانت حرفا أم اسما أم فعلا.

٣- حرف الجر، يقال حرف الجر صلة، بمعني وصلة، كقولك: مررت بزيد، فالباء صلة، أي وصلة، لأنه يتوصل به إلى زيادة فصاحة، أو استقامة وزن، أو حسن سجع، أو تأكيد أو غير ذلك (٣٦).

ج- الإلغاء:

والإلغاء يطلق بالاشتراك عند النحويين على ثلاثة أشياء أيضا:

١- في باب أفعال القلوب الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، والإلغاء من خواص المتصرف من هذه الأفعال، وهو ترك



Scanned by CamScanner

إعمالها لفظا ومحلا، وذلك لتأخر الفعل عن المفعولين أو توسطه بينهما، وهو على سبيل التخيير لا اللزوم عند الجمهور (٣٧).

٢- في باب الموصول، فان "ذا" قد ترد موصولة، بشروط، منها: ألا تكون ملغاة، والمراد بإلغائها: أن تتركب مع (ما) فتصيرا اسما واحدا، وان تكون بعد استفهام بـ (ما) أو (من) (٣٨).

٣- في باب: إن "فإنها قد تلغى فتخفف" ولا يعنون بذلك إلا أنها لا يظهر لها عمل لا في مظهر ولا في مضمر مثبت، بل في مضمر محذوف (٣٩).

النظرة الثانية:

المشكلات التي صاحبت هذا التعدد:

وبعد هذا العرض الموجز لهذه الأمثلة للتعدد في استعمال المصطلح بنوعيه المذكورين أشير إلى أن التعدد في استخدام المصطلح بصورة عامة، وفي نطاقه الواسع قد أسلم إلى عدد من المشكلات والمحاذير التي صاحبت الدراسات النحوية عبر العصور، فمن هذه المشكلات والمحاذير:

أ- الخلط بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية:

وهذا المحذور ليس محصورا في نطاق العامة وطلاب العلم وحدهم، بل انه امتد إلى كثير من الباحثين والمعنيين، الذين يحاولون التماس صلة مابين المعنيين:اللغوي، والاصطلاحي، وربما ساعد على ذلك أن اختيار المصطلح في بدايته كان نتيجة لحظ قدر من التوافق النسبي بين معناه الذي يدل عليه، والمعني الاصطلاحي الذي يراد نقله إليه، وكان يجب أن يتوقف الأمر عند هذا الحد، فلا ينبغي أن يترتب على وجود هذا التشابه



Scanned by CamScanner

خلط بين المعنيين، أو تصور استمرار الدلالة اللغوية في بنية الدلالة الاصطلاحية، وإلا كان ذلك من قبيل الخلط الذي يؤدي إلى اضطراب المعنى الاصطلاحي، وربما تجاوز الأمر إلى فساد الصورة، وذلك بفساد الإحكام المرتبطة بها.

وسأكتفي بضرب مثال يجلي هذا الأمر، وهو مصطلح "العامل"، فان هذا اللفظ قد استخدم مصطلحا منقولا من الاستعمال اللغوي العام للدلالة على من قام بالفعل، وحين نقل هذا اللفظ إلى مجال البحث النحوي أريد بالإشارة إلى العنصر المؤثر في تغير العلامات الإعرابية في أواخر الكلمات المعربة لفظا أو تقديرا، وقد كان الأصل أن يكون التماس هذا العنصر المؤثر قائما على تحليل ما هو موجود بالفعل في اللغة من نظام، وتحديد ضوابطه.

بيد أن من النحويين تحت وهم الخلط بين الدلالتين: اللغوية والاصطلاحية من تصور العامل على انه محدث العلامات الإعرابية بشكل حتمي، وقد ترتب على ذلك نتائج شتى منها:

- أن وراء كل علامة إعرابية ظاهرة أو مقدرة عاملا، لان العلامة الإعرابية اثر من آثاره، فإذا وجد الأثر وجب بالضرورة وجود المؤثر.
- ومنها: أنه متى وجد معمول فلا بد من وجود عامله، إذ ثمة ترابط عضوي بينهما.
- ومنها أن العامل بالضرورة مخالف للمعمول، لأن العامل لا يعمل في نفسه.

ولقد ترتب على هذه النتائج ما ترتب عليها من آثار بعيدة المدى حقا في التراث النحوي، أهونها شأنا: تحول فكرة العامل من بحث فيما للغة من



Scanned by CamScanner

نُظُم إلى نظرية متسقة تفرض على اللغة نظاما عقليا صرفا، وتصبها فيه صبا، ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما شحن به بابا الاشتغال والتنازع من عوامل ومعمولات (٤٠).

ب- الخلط بين الدلالات الاصطلاحية المختلفة في العلوم المختلفة:

فإن اشتراك لفظ المصطلح بين أكثر من علم قد يجر إلي الربط بين دلالته بصورة أو بأخرى ، دون الالتزام بما يجب أن يفرضه التناول الموضوعي للمصطلح العلمي من تحديد في إطار الواحد ، وعدم تجاوزه ن وقد يصل الأمر إلي مداه حين يتحول مضمون المصطلح في علم من العلوم من دلالته التي كانت له إلي معنى آخر استعاره من غيره ، وما يترتب علي ذلك من تتابع سلسلة من الآثار في محاولة لإيجاد الاتساق بين المفهوم الجديد للمصطلح والمادة التي يستعمل في إطارها.

وسأذكر مثالا واحدا لذلك ، وهو مصطلح " العلة " ، فقد استخدم هذا اللفظ مصطلحا في علوم متعددة ، وعلى رأسها " النحو " و " المنطق " ، وكان القصد من استعماله في النحو الدلالة على ما تتصف به اللغة العربية في نظمها من: تناسق ، أو حكمة ، أو بلاغة ، أو إبداع ، ونحو ذلك .

وأما العلة في المنطق فمختلفة إلي أبعد الغايات ، فهي قانون عقلي منطقي تستند إليه أبحاث المنطق جميعا، ومن ثم فإنها تتسم بسمتين رئيستين هما : الضرورة ، والغائية معا .

ولقد تأثرت الصورة النحوية بالصورة المنطقية ، وهكذا ما لبث النحويون أن نقلوا العلة من بحث على هامش الواقع اللغوي يتتبع الظواهر اللغوية للكشف عن عناصر الحكمة والاتساق فيها : إلى بحث في صلب الواقع اللغوي ، بغية اكتشاف أسباب ظواهرها ، إذ لا تكون



Scanned by CamScanner

الظواهر إلا بها ، وهكذا أصبحت العلة في الوجود سابقة في الجود على كل موجود (٤١).

ج- الخلط بين الدلالات الاصطلاحية المختلفة في المواضع والموضوعات المتعددة في إطار العلم الواحد :

وذلك كمصطلح المفرد السابق ذكره ، وربما كانت هذه الصعوبة أهون هذه الصعاب والمشكلات ، فلعل الوقوع فيها مقصور على الدارسين المبتدئين ، وإن كان الأمر سيضطر المعلم والباحث ومن في حكمهما إلي التنبيه عدة مرات علي المراد بكل مصطلح في بابه ، ولفت الأنظار علي عدم الخلط بين المصطلحات المتشابهة في اللفظ والصورة .

ولو أن النحويين تجاوزوا هذا المزلق وخصوا كل مسألة بمصطلح يخصها لكان ذلك أجدى وأنفع ، وأبعد عن الوقوع في مزالق الخلط واللبس .

- النظرة الثالثة :

تعدد ألفاظ المصطلح لمدلول واحد

فمن ذلك :

أ- ضمير الفصل

اختلفت تسميات العلماء له وذلك لاختلافهم في حقيقته وفائدته ، وهذه التسميات :

١- الفصل:

وهي تسمية البصريين ، فهم يسمونه فصلا لأحد أمرين :

أحدهما : - وهو الأشهر - : لأنه فصل بين الخبر والتابع ، لأن ضمير الفصل يوضح كون ما بعده خبرا لما قبله لا تابعا، وهذا أحسن من قول



Scanned by CamScanner

من يقول : أنه فصل بين الخبر والنعت ، لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت ، نحو : كنت أنت القائم ، إذ الضمير لا ينعت (٤٢).

والآخر : لأنه فصل بين المبتدأ والخبر وهما متلازمان لا يستغني أحدهما عن الآخر (٤٣).

٢- العماد:

وهي تسمية الكوفيين ، فهم يسمونه عمادا لأنه يعتمد عليه في الفائدة ، إذ به يتبين أن الثاني – أي ما بعده – خبر لا تابع (٤٤).

٣- الدعامة :

وهذه التسمية لبعض الكوفيين ، فقد سموه دعامة لأنه به يدعم الكلام ، أي : يقوى ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه (٤٥).

٤- الصفة:

وهذا التسمية لبعض النحويين ، ويعنون بالصفة التأكيد ، لأن التأكيد أحد فوائده (٤٦).

ب- الشبيه بالضاف

ويطلق عليه ثلاثة إطلاقات :

١- الشبيه بالمضاف.

٢- المطول .

٣- الممطول

فهو يسمى في اصطلاح النحويين بالمطول والممطول ، من قولهم : مطلتُ الحديدة ، أي : مددتها (٤٧) والمراد به الاسم الذي يعمل فيما بعده عمل الفعل ، ويكون ما بعده من تمام معناه ، إما مرفوعا به نحو :



Scanned by CamScanner

لا قبيحاً فعله محمود ، أو منصوبا به نحو : لا قارئًا كتابا حاضر ، أو مجرورا متعلقا به نحو لا خيرا من زيد عندنا (٤٨).

- النظرة الرابعة :
- التغير الذي يطرأ على المصطلح :
- التغير الذي يطرأ على المصطلح يأخذ أحد مظهرين:
- التغير الأول :
- موت المصطلح نفسه ، أو ندرة استخدام لفظ المصطلح في إطار البحث العلمي :
- وهذا بصورة عامة موجود في كثير من العلوم ، فمن تلك المصطلحات التي وجدت في أوائل البحث النحوي ، ثم انقرضت بسرعة ، أو ندر استعمالها مع مرور الزمن ، المصطلحات الآتية :

١- الوضع :

ويراد به النصب ، وهو من المصطلحات العلمية الناضجة التي وجدت عند تلاميذ أبي الأسود – إضافة إلي مصطلح النصب – وقد وردا عند يحي بن يعمر لما بين للحجاج بن يوسف الثقفي موطن لحنه ، أي : خطأه في قول الله تعالي : ( قل أن كان وأبناؤكم وابناكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموالُ اقترفتموهما وتجارةُ تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدى القوم الفاسقين (التوبة، ٢٤).



Scanned by CamScanner

وتضع ما يرفع (٤٩) وكذا عند ابن خلكان (٥٠) وفي راوية السيرافي ت ٣٦٨هـ: "فترفع (أحب) وهو منصوب " (٥١) وروى نحوها الزبيدى الأندلسي ت ٣٧٩هـ (٥٢).

ولكن الذي يبدو أن السيرافي والزبيدي عبرا عن الوضع بالنصب لكونه المصطلح الذي استقر عليه الأمر، وصار هو المعروف، حتى يفهم المراد منه، إذ إنهما توفيا في الثلث الثاني من القرن الرابع الهجري، حيث يرجح أن مصطلح الوضع قد اندثر، ثم إننا بعد ذلك لا نجد له أثرًا.

٢- بعض مصطلحات الخليل بن أحمد:

الرفع، والنصب، والخفض، والجزم:

نقل الخوارزمي عن الخليل بن أحمد بعض المصطلحات التي أطلقها على الحركات، والحديث هنا ليس عن هذه المصطلحات لأنها ليست مما اندثر ولم يعد يستعمل، بل إنها بقيت إلى يومنا هذا، ولكن بعد أن انتقلت دلالتها مما عينه الخليل وقصده إلى المعنى الذي استقرت عليه إلى وقتنا هذا، وإنما الحديث عن بعض المصطلحات التي جعلها الخليل توابع لهذه المصطلحات وهي (٥٤):

أولاً: الرفع

يريد به الخليل ما وقع في آخر الكلمات منونا، نحو: زيدٌ، وهو بذلك يفرق بينه وبين الضم لا من حيث كونهما إعرابًا أو بناء كما صنع سيبويه (٥٥) وإنما يجعل معنى الرفع ما تقدم، ويجعل الضم ما وقع في أواخر الكلمات غير منون نحو: يفعلُ.

وقد جعل من توابعه:

١- التوجيه:



Scanned by CamScanner

يريد به ما وقع في أوائل الكلمات، نحو عين (عُمر) وقاف (قُثَم).

٢- الحشو:

ويقصد به ما وقع في الأوساط، نحو جيم (رَجُل).

٣- النَجْر:

يعني به ما وقع في أواخر الأسماء دون الأفعال غير منون، مثل اللام في نحو: (هذا الجبلُ).

٤- الإشمام:

هو ما وقع في صدور الكلمات المنقوصة نحو قاف (قيل) إذا أشيم ضمة.

ثانيًا: النصب:

جعله مقابلا للرفع تماما، فهو عنده لما وقع في أواخر الكلمات منونا، نحو: زيدًا.

وقد جعل من توابعه:

١- الفتح:

جعله في مقابل الضم، حيث خصه بالأفعال مثله، نحو فتحة: ضربَ.

٢- القعر:

جعله مقابلا للتوجيه المذكور.

٣- التفخيم:

معناه هنا كالحشو المذكور آنفا، إلا أنه هنا لما وقع في أوساط الكلمات على الألفات المهموزة نحو: سأل.

٤- الإرسال:



Scanned by CamScanner

وقد جعله هنا مختصا بالأفعال مقابل اختصاص الجر بالأسماء.

٥- التيسير:

يريد به الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم (الناتجة عن إشباع الفتحة في أواخر الكلمات) نحو قوله تعالى: {فأضلونا السبيلا} [سورة الأحزاب: ٦٧]

ثالثًا: الخفض:

جعله الخليل رأسًا في مجموعته، مقابلا به الرفع والنصب في الاختصاص بأعجاز الكلمات منونًا نحو دال (بزيدٍ)، وقد جعل من توابعه:

١- الكسر:

أطلقه على ما وقع في أواخر الكلمات غير منون، نحو لام (على الجمل)، كما أنه عاقب بينه وبين الجر للتعبير عن الحركة المجتلبة لآخر الفعل المجزوم عند التقاء الساكنين.

٢- الجر:

أطلقه على ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل، نحو: لم يذهبِ الرجل.

رابعًا: الجزم

وقد خصصه بأعجاز الأفعال نحو باء (اضْرِبْ)، وقد جعل من توابعه:

١- التسكين:

وقد خصصه لوسط الفعل، نحو: يضْرب.

٢- التوقيف:

وقد خصصه لما وقع في أعجاز الأدوات، نحو ميم (نَعَمْ) (٥٦).



Scanned by CamScanner

ولكن مصطلحات (التوجيه، والحشو، والنجر، والقعر، والتفخيم، والإرسال، والتيسير) بمعانيها هذه إذا تتبعناها في كتاب سيبويه فإننا لا نجد لها أثرا، فلا نجد سيبويه يروي عن الخليل شيئا مما ذكر، وإنما نجده يستعمل الرفع والضم والنصب والفتح والجر والكسر والجزم والوقف، مع اختلاف مدلولها أيضا عما تقدم (٥٧) دون ذكر لغيرها مما يعتري صدور الكلم أو أوساطه أو أعجازه، وربما كان هذا تصرفا من سيبويه جعله يركز على أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء، موحدًا بين الأسماء والأفعال في ألقاب الحركات، اكتفاء بما تتضح به المعاني في الإعراب (٥٨)، وكأنه لم يعد يرى حاجة لهذه التفصيلات الدقيقة، مما كان سببًا في اندراسها، وموتها بعد ذلك.

خامسًا: التضعيف:

ومعناه عنده أن يؤتى بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركًا، لأنه لا يلتقي ساكنان، نحو: هذا خالدْ، وهو يَجْعَلْ، وهذا فَرَجْ (٥٩).

سادسًا: الإجناح:

وقد أطلقه على الإمالة (٦٠). وقد تابعه المبرد أيضا في إطلاق الإجناح على الإمالة (٦١).

سابعًا: السكوت:

وقد أطلقه على الوقف (٦٢).

٣- بعض مصطلحات سيبويه:

تقدم آنفا ذكر مصطلحات الإعراب والبناء التي كان يستعملها، ولكننا نجده أيضًا قد استعمل – نادرًا – بعض المصطلحات الأخرى وهي:

١- الرَّفْعة:



Scanned by CamScanner

جعلها بمنزلة الضمة، وقد سماها – أي: الضمة – الرفعة أيضًا، كما في راء (امريء) إذا قيل: امرُؤٌ.

٢- النصبة:

وقد جعلها كفتحة راء (امريء) إذا قيل: امرًا.

٣- الجرة:

وقد جعلها أيضًا بمنزلة كسرة الراء إذا قيل: امرِيء (٦٣).

٤- الحشو:

وكان يطلقه على صلة الموصول، وقد عقد أكثر الكلام عليه (٦٤) ولكن يبدو أن سيبويه نفسه قد أدرك قرب نهاية هذا المصطلح، وعدم قدرته على الاستمرار فعبر عنه بمصطلح آخر وهو (الصلة) فقال: "فكما أن (الذي) لا يكون إلا معرفة لا يكون (ما، ومَن) إذا كان الذي بعدهما حشوا – وهو الصلة – إلا معرفة" (٦٥).

٥- التحقير:

وهو من مصطلحات سيبويه التي عقد عليها معظم كلامه عن التصغير، فقد عقد لذلك – مثلاً – ستة عشر بابا كلها مصدرة بقوله: "باب تحقير...." أو "باب ما ما يحقر....." وهذا المصطلح لم يعمر كثيرًا، بل إنه اندثر استعماله بهذا المعنى، فلم يعد التحقير بعد ذلك أكثر من مجرد غرض من أغراض التصغير (٦٦).

٦- الموضع:

وكان يقصد به سيبويه اسم المكان (٦٧).

٧- الحين:

وكان يطلقه أيضا على اسم الزمان (٦٨).

٨- المسند والمسند إليه:



Scanned by CamScanner

وقد كان يطلقهما على المبتدأ والخبر، ولم يعد هذا الاصطلاح مستعملاً في علم النحو بعد سيبويه، وإنما نقل إلى علم البلاغة بعد أن انفصل عن علم النحو عامة، وعن كتاب سيبويه خاصة، إضافة إلى أن سيبويه كان يستعمل هذا الاصطلاح بعكس ما تعارف عليه أكثر النحويين إلى هذا اليوم – حيث يسمون المبتدأ مسندا، والخبر مسندا إليه – أما سيبويه فكان يعكس الأمر، قال: :"فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني عليه ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه" (٦٩).

وهذا على كل حال أحد أربعة اصطلاحات للنحويين، وثانيها: أن كلا منهما مسند ومسند إليه، وثالثها: أن المسند الأول مبتدأ كان أو غيره، والثاني المسند إليه، ورابعها: عكس الثالث، ولكل من هذه الاصطلاحات وجه (٧٠).

٩- حروف الإعراب:

وقد كان يطلقها عل حروف التثنية وجمع المذكر السالم (٧١).

١٠- الحرف الحي:

وقد أطلقه على الحرف المتحرك (٧٢). وقد تابعه المبرد على ذلك (٧٣).

١١- الحرف الميت:

وقد أطلقه على الحرف الساكن (٧٤).

١٢- تضعيف الحرف:

ومعناه إضعاف الشيء، أي جعله ضعيفا (٧٥).



Scanned by CamScanner

وقد ذكر له سيبويه معنى آخر فقال: "والتضعيف أن يكون آخرَ الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو: ردَدَت، ووددت، واجْتَرَرْت، ....، فإن تحرك الحرف الأول فالعرب مجمعون على الإدغام....." (٧٦).

١٣- مجاري أواخر الكلم:

ويقصد بها علامات الإعراب والبناء (٧٧).

١٤- ياء الإضافة:

ويقصد بها ياء المتكلم (٧٨).

١٥- حروف الإضافة:

وقد أطلقها على: حروف القسم (٧٩)، وياء النسب (٨٠)، وحروف الجر (٨١)، وهو مع ذلك – أيضا – كان يسميها حروف الجر (٨٢).

ويظهر أن هذه المصطلحات قد بادت.

التغيير الثاني:

تغير دلالة المصطلح، ونقله من معناه الذي يدل عليه إلى معنى آخر ينتقل إليه – مع ثبات لفظه –:

وهذا هو الأهم فنجد أنفسنا في هذه الحالة إزاء لفظ واحد يستعمل مصطلحاً علميًا في علم واحد، بيد أن معانيه في الحقيقة تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، وإذا نحن أغفلنا هذا الاختلاف وقعنا بالضرورة في أخطاء تكبر أو تصغر بحسب ما للمصطلح من أهمية منهجية.

وسأضرب لهذه أمثلة توضحه:

١- القياس:



Scanned by CamScanner

فإن النحويين العرب قداستعملوه منذ وقت مبكر، كما نسب لكثير منهم الحرص عليه والكلف به، وأخذهم بمنهجه في تناول الظواهر اللغوية، ولعل أقدم من ينسب إليه الولوع بالقياس من متقدمي النحاة: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ت١١٧ أو ١١٨ هـ - على خلاف - وكان مضمون مصطلح القياس في تلك المرحلة: ما يطرد في كلام العرب من ظواهر، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذ من النصوص عنها، وهكذا يقترب مفهوم القياس عند متقدمي النحاة إلى حد بعيد من المفهوم العلمي للاستقراء.

غير أنه بعد فترة من الزمن تأثر النحويون العرب - كغيرهم من كثير من أصحاب العلوم العربية والإسلامية - بالمفهوم المنطقي الشكلي للقياس، فتحول عندهم على عملية شكلية يتم فيها إلحاق أي شيء بأي شيء لمجرد التماس شبهٍ ما بين المقيس والمقيس عليه، ولقد نتج عن هذا التغير في مفهوم القياس تغير عميق الأثر في النحو العربي: مادته، ومنهجه جميعا (٨٣).

٢- الإعراب:

مصطلح الإعراب له مفهومان:

الأول: مفهوم سابق على نشأة النحو ثم صاحب نشأته أيضًا، وهو في ذلك كان بمعنى: اقتفاء سبيل العرب في الكلام، والإبانة، أو بمعنى تحقيق إعراب الكلام حال القراءة، وهو ما يفهم من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "وليعلم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب" (٨٤)، ومن قول أنس بن مالك رضي الله عنهما" الإعراب حَلْي اللسان، فلا تمنعوا أنفسكم حاليا" (٨٥).



Scanned by CamScanner

وربما كان معناه: المعرفة أو العلم، كما في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه" (٨٦).

فهذه الأقوال إنما تتجه إلى معنى الإعراب اللغوي الذي هو بمعنى: الإبانة والوضوح، والإفصاح عن الشيء، أو أن المراد بيان حلال القرآن وحرامه، كما يفهم من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وأما المفهوم الثاني للإعراب الذي جاء بعد نشأة النحو فالمراد به ما يرادف النحو، وقد جاء بهذا المعنى كثيرا في كتب النحو والطبقات والأدب.

وقد أخذ بهذه التسمية أو المصطلح مؤلفو كتب إعراب القرآن الكريم، من نحو: إعراب القرآن للنحاس ت ٣٣٨هـ، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ت ٤٣٧ هـ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ت ٣١١ هـ، حتى إن ابن جني سمى أحد كتبه "سر صناعة الإعراب" مع أن الكتاب يتحدث عن الحروف والأصوات في أكثر مباحثه، ولعل السبب في ذلك أن علم النحو لم ينفصل إذ ذاك عن علم الصرف، أو أن المصطلح لم يستقر لديه بهذا المعنى.

ومما يوضح ذلك قول علي بن عبد العزيز الجرجاني ت ٣٩٢ هـ في الوساطة بين المتنبي وخصومه: إن خصوم المتنبي أحد رجلين: "إما نحوي لغوي لا بصر له بصناعة الشعر، أو معنوي مدقق لا علم له بالإعراب ولا بصر له باللغة" (٨٧)، فهنا نجد أنه قد ذكر مع المعترض الأول "النحو" ومع المعترض الثاني "علم الإعراب" مما يفهم أنهما عنده بمعنى واحد.



Scanned by CamScanner

وقد علل الزجاجي ت ٣٤٠ هـ تسمية النحو بالإعراب بقوله: "إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها سمعوها إعرابا، أي: بيانا، وكأن البيان بها يكون، كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه، أو مجاورا له" (٨٨).

وقد نص الزمخشري على ذلك فقال: "ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائله مبنيا على علم الإعراب" وقال أيضًا: "فما بالهم [أي المناوئون للغة العربية] لا يُطلِّقون اللغة رأسًا والإعراب؟! "كما أنه قد سمى النحو باسمه فقال: "ولا يتكلمون في الاستثناء فإنه نحو، وفي الفرق بين المعرّف والمنكّر فإنه نحو، ....، وفي الفرق بين أنّ وإنّ وإذا ومتى وأشباهها مما يطول ذكره، فإن ذلك كله من النحو" ثم عاد وسماه إعرابًا فقال: "وإن الإعراب أجدى من تفاريق العصا، ..... ، ولقد ندبني ما بالمسلمين من الإرب الى معرفة كلام العرب، ....، لإنشاء كتاب في الإعراب...." (٨٩)، وهذا ما حصل فعلاً فقد ألف كتابه المشهور الذي وسمه بـ "المفصل في صنعة الإعراب".

٣- العربية:

وهناك مصطلح آخر وهو "العربية" كان يتردد على ألسنة النحويين واللغويين، ومن ذلك قول ابن سلام: "وكان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية، وكان أول من أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي" (٩٠)، فإنه يمكن أن يفهم من قول ابن سلام: "وكان أول من أسس العربية" أن تأسيس العربية يعني العلم الذي تعرف به، وهو ما اصطلح عليه فيما بعد بعلم النحو (٩١).



Scanned by CamScanner

ومن إطلاق لفظ العربية مرادا به اصطلاح النحو قول أبي النظر: "كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية" (٩٢)، فيظهر من هذين القولين بجلاء أن العربية تعني العلم (النحو)، وفي قول ابن سلام السابق تعني اللسان والعلم أيضا.

٤- الكلام:

وهو من المصطلحات المبكرة لهذا العلم، كما قال أبو الأسود الدؤلي عندما سمع اللحن في كلام بعض الموالي: "هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه، فصاروا لنا إخوة، فلو علمناهم الكلام" (٩٣)، فلا شك أنه كان يقصد أن يعلموا طرائق العرب في التعبير والكلام معاني وألفاظا.

٥- اللحن:

وهذا اللفظ ورد في قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وهو يحث على تعلم النافع من العلوم إذ يقول: "تعلموا الفرائض والسنة واللحن كما تتعلمون القرآن" (٩٤)، قال أبو بكر بن الأنباري: وحدث يزيد بن هارون بهذا الحديث فقيل له: ما اللحن؟ فقال: النحو (٩٥)، وقال ابن الأثير: "يريد تعلموا لغة العرب بإعرابها" (٩٦).

٦- المجاز:

وهو من الاصطلاحات التي جاءت بمعنى النحو: ويقصد به نهج العرب في التعبير، وهو اصطلاح فيه شيء من الشمول لعلم العربية، إذ هو لا يقف عند العناية بأواخر الكلم إعرابا وبناء فقط، بل يتناول اللغة بصورة أوسع، فهو يشمل اللغة العربية كلها، كما هو الحال عند أبي عبيدة معمر بن المثنى ت ٢١٠ هـ في كتابه (مجاز القرآن) وهو أيضًا لا يقصد المجاز الاصطلاحي البلاغي أيضا، ولكنه قصد طرق الجواز إلى



Scanned by CamScanner

فهم اللغة القرآنية، وإن كان لا يبعد أنه استعملها بمعنى النحو، لأنه قد تناول بعض المباحث الإعرابية، ولكنها ضئيلة جدًا بالمقارنة مع غيره - كالفراء مثلاً - وهذا ليس بمأخذ عليه، فإن كتابه قد عنى بالناحية اللغوية للقرآن، فأكثر من الاستشهاد بالشعر، وحاول بيان ما في الجملة من تقديم أو تأخير، أو حذف أو غيرها مما له صلة بالنحو أيضا (٩٧).

٧- الغنة:

أُطلق لفظ (مصطلح) الغنة مرادًا به التنوين، وأول من أطلقه أبو الاسود الدؤلي ت ٦٥ هـ عندما قال لكاتبه الذي أمره بنقط المصحف نقط الإعراب: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فأنقط فوقه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة فوق أعلاه وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعتُ شيئًا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين" (٩٨).

إلا أن، هذا اللفظ لم يكتب له الاستمرار، فقد اهتدى أحد تلامذته وهو: نصر بن عاصم الليثي ت ٨٩هـ إلى مصطلح التنوين، بدل الغنة، ليستقر المصطلح إلى يومنا هذا، حيث لم يضف المتأخرون إليه إلا وضع الحدود له فقط (٩٩).

وهذا المصطلح عند الخليل وسيبويه - وإن كان قد أوشك أن يصبح مستقرا، آخذا شكله النهائي - إلا أننا نجد سيبويه تارة يفرق بينه وبين النون (١٠٠) وتارة نجده يسميه نونًا، من نحو قوله: "تقول: هذا ضاربٌ عبد الله وزيدًا يَمُرُ به، إن حملته على المنصوب، فإن حملته على المبتدأ وهو هذا رفعت، وإن ألقيتَ النون [التنوين] وأنت تريد معناها فهو بتلك المنزلة" (١٠١).



Scanned by CamScanner

والذي يظهر أن هذا المعاقبة بين النون والتنوين عند سيبويه للدلالة على مصطلح واحد إنما هو لأن هذا المصطلح ككثير من المصطلحات لم يتخذ مفهومه النهائي الذي استقر عليه إلى هذه الأيام إلا فيما بعد.

ومثل هذا نجده أيضا عند الفراء، فقد سماه تنوينًا (١٠٢)، كما سماه نونًا كذلك (١٠٣).

ولعل الفراء وإن حاكى سيبويه في ذلك إلا أنه – فيما يبدو – كان يرمي إلى مخالفة المصطلحات البصرية عامة، شأنه شأن غيره من الكوفيين الذين كانوا يقصدون إلى المخالفة قصدا لتكون لهم مدرسة مستقلة بمصطلحاتها المخالفة لمصطلحات البصريين (١٠٤).

وأما إذا أتينا إلى الخليل وسيبويه خاصة – بصفته مؤلف أقدم كتاب في النحو وصل إلينا – فإننا نجد عنده جملة كبيرة من هذا النوع من المصطلحات التي انتقل مدلولها فيما بعد واستقر الاستعمال على مصطلح معين ارتضاه النحويون من بصريين أو كوفيين، أو من جاء بعدهم، فمن هذه المصطلحات:

٨- المنقوص:

وكان سيبويه يطلقه مريدًا به الاسم المقصور، بل ويكثر من ذلك (١٠٥).

وقد تابعه الفراء على ذلك فأفرد كتابًا خاصًا للمنقوص والممدود، وهو يعني المقصور والممدود، فمثلاً يسمى المصادر الآتية: (عَمَىً، عَشَاً، صَدَىً، طَوَىً، شَجَاً) منقوصة، وهي مصادر قد ذكر سيبويه أكثرها (١٠٧).



Scanned by CamScanner

كما تابعهما ابن ولاد ت ٣٣٢ هـ حيث سمى كتابه: "المقصور والممدود" ثم بين مراده باصطلاحي المقصور والمنقوص بقوله: "والمقصور ما اتفق عليه أهل النحو: كل اسم كانت في آخره ألف في اللفظ، زائدة كانت أو غير زائدة، كقولك: مَلْهَىَ، وبُشْرىَ، وتُقَىَ، ..... فأما المقصور الذي يسمى منقوصًا فهو: ما كانت ألفه التي في آخره مبدلة من ياء أو واو وانفتح ما قبلها، وكانت في موضع حركة، فأبدل منها ألف نحو: (ملهى) ألفه مبدلة من واو لأنه من اللهو، ...." (١٠٨)، ثم قال: "فكل منقوص مقصور لأن آخره ألف، وليس كل مقصور منقوصا (١٠٩).

هذا وقد ذهب الخوارزمي في اصطلاح المنقوص مذهبًا آخر، حيث جعل الأسماء المبنية على حرفين أسماء منقوصة، مثل: يد، دم، وأخ، وأب (١١٠)، ولا شك أنه قد نظر فيما قال به إلى بنية الكلمة لا إلى الإعلال، أما ما يسميه النحويون منقوصًا فقد سماه معتلاً.

٩- النعت:

حيث أطلقه الخليل ريدًا به عطف البيان (١١١).

أما سيبويه فكان يداخل بين مصطلح عطف البيان ومصطلحات: البدل، والتوكيد، والصفة تداخلا عجيبا (١١٢).

١٠- الخبر، والصفة، والمفعول فيه:

وقد أطلق سيبويه هذه المصطلحات على الحال في مواضع مختلفة (١١٣).

١١- الرفع:

حيث كان طلقه أحيانًا على الضم الذي هو من ألقاب البناء، وذلك عند حديثه عن المنادى (١١٤).



Scanned by CamScanner

١٢- الحرف:

ومن ذلك إطلاق لفظ (الحرف) مرادًا به الكلمة: أيُّ كلمة، كما نجد ذلك عند الخليل وسيبويه من نحو قوله:

"هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي.

فمن تلك الحروف: حسْبُك، وكَفْيُك، وشَرْعُك، وأشباهها" (١١٥)، ونحو قوله: "وقد كُسّر منه حرف على (فُعْل) كما كُسّر عليه (فَعَل)، وذلك قولك للواحد: هو الفُلْك، فَتُذَكر، وللجميع: هي الفُلْك..." (١١٦).

ولعل هذا المعنى هو ما عناه خَلَفُ الأحمر ت ١٨٠ هـ في المقدمة المنسوبة إليه، والتي أفرد لها باباً عنوانه صدره بقوله: "باب الحروف التي ترفع كل اسم بعدها" وهي: إنما، وكأنما، وهل، وبل، وهو، وأين، وحيث، ومتى، وحتى، وإنْ، ولكنْ الخفيفتان، ولو، وحبذا، ونعْم، وبئس، وكم، وبكم، ولمن، وذاك، وذلك، وأولئك، ونحن" (١١٧). وذلك أن هذا القول قد ضم خليطًا من الأسماء والأفعال والأسماء والحروف بالمعنى اصطلاحي الذي استقر عليه الأمر فيما بعد، وهو الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل.

ولكن سيبويه أيضًا قد استعمل الحرف بمعناه الاصطلاحي المعروف، من نحو قوله عن حرف الجر: "وزعم الخليل – رحمه الله – أن قوله: ربحتُ الدرهمَ درهمًا، محال، حتى تقول: في الدرهم وللدرهم.

وكذلك وجدنا العرب تقول.

فان قال قائل: فاحذف حرف الجر، وانوه، قيل له: لا يجوز ذلك" (١١٨).



Scanned by CamScanner

بل إن سيبويه لا يقتصر على ذلك، بل إنه ليدقق في استعمال الحروف، وتقدير بعضها، وإنابة حرف عن آخر (١١٩).

النظرة الخامسة:

فضفاضية المصطلح:

لقد عبر النحويون عن القدر المطلوب للنصوص التي تستنبط منها القواعد باصطلاحات معينة وعبروا عن القصور الكمي باصطلاحات متعددة منها: القليل، النادر، الشاذ، الضعيف.

وقابلوا هذا باصطلاحات أخرى استعملوها للدلالة على صلاحية القدر من النصوص لبناء القواعد عليه، وهي: المطرد، والشائع، والغالب، والكثير.

وقد كان تعدد هذه المصطلحات سببا من أسباب إصابة البحث النحوي بكثير من الاضطراب، بل لعله أهم الأسباب جميعا، فليس في التراث النحوي تحديد دقيق لهذا الأمر، بل كل ما فيه بضعة نصوص مبتسرة فضفاضة لا تقدم معيارًا سليمًا للكم قلة وكثرة (١٢٠) فمن أمثلة ذلك:

١- ما نقله السيوطي عن ابن هشام ت ٧٦١ هـ من نحو: "اعلم أنهم يستعملون (غالبا) و(كثيرا) و(نادرا) و(قليلا) و(مطردا). فالمطرد لا يستخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير والنادر أقل من القليل" (١٢١).

وهذا الكلام وإن دل على نوع من الترتيب في علاقة كل مصطلح منها بالآخر، فإنه لا يتضمن تحديدا لهذه المصطلحات كما لا يتضمنه أيضا ذلك المثال الذي قصد به ابن هشام توضيح هذه المصطلحات، حيث قال – مباشرة –: "فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها،



Scanned by CamScanner

والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر".

وهذا المثال في الحقيقة لا يوضح، بل إنه يحتاج إلى توضيح، فقد سكت عن المطرد، ولعله اكتفي بما ذكر أولاً من عدم تخلفه، ثم إنه ثانيًا لم يضع حدا أدنى وأقصى، بل اعتمد على أمثلة تقريبية، وهي أمثلة لا تصلح لوضع أسس علمية تتسم بالدقة لتقويم النصوص من حيث تضافرها على أداء ظواهر بعينها، أو اختلافها عليها وتنافرها فيها.

ولذلك من الممكن تصور الاصطلاحات في بعض الحالات من خلال ذلك المثال الذي ذكره ابن هشام آنفا، حيث جعل حد الكثرة قرابة ٧٠%، وجعل حد القلة يعادل قرابة ١٥%، دون أن يجعل لما بين هذين الاصطلاحين اصطلاحًا يدل على درجة الكم قبولا ورفضا، أي: كفاية وقصورا.

والواقع أن هذه المحاولات المختلفة للفصل بين مضمون كل اصطلاح من هذه المصطلحات ومضمون غيره – عند ابن هشام وغيره – ثم تحديد علاقة كل واحد منها بصاحبه ظلت محصورة في إطار الفكر النظري المجرد، فإن الموجود فعلاً في التراث النحوي واللغوي غير ذلك، وهو تداخل هذه المصطلحات وتشابك علاقاتها، بل وترادفها أحيانا للدلالة على حالة واحدة (١٢٢).

٢- ومما ورد من هذا القبيل قول ابن يعيش: متى كانت اللام الساقطة ترجع في الإضافة فإنه تُردّ إليه في التثنية، لا يكون إلا كذلك. وإذا لم ترجع في الإضافة لم ترجع في التثنية كأبٍ وأخ، تقول: أخوان وأبوان، لأنك تقول في الإضافة: أبواك وأخواك، فترى اللام رجعتْ في



Scanned by CamScanner

الإضافة، فلذلك رددتها في التثنية، وذلك لأنا رأينا التثنية قد ترد الذاهب الذي لا يعود في الإضافة، كقولك في يد: يدَيَان، وفي دم: دموان. وأنت تقول في الإضافة يدك ودمك، فلا ترد الذاهب. فلما قويت التثنية على ردّ ما لم ترده الإضافة صارت أقوى من الإضافة. وحمل أصحابنا (يـدَيَان) على القلّة والشذوذ، وجعلوه من قبيل الضرورة (١٢٣).

٣- ومن ذلك أيضًا ما حصل لابن مالك في قول الشاعر:

**وإنّ الذي حانت بِفَلْجٍ دماؤُهم هم القوم كل القوم يا أم خالد (١٢٤)**

فقد استشهد به في باب جمع المذكر السالم على جواز حذف النون من "الذين" لأجل تقصير الصلة (١٢٥).

واستشهد به في باب الموصول على إلى أن النون حذت للضرورة الشعرية (١٢٦).

ومن ذلك أيضا ما قال به في باب الحال، حيث حكم على الحال إذا وقعت مفردة بعد "إما" و"لا" بأنه يجب تكريرها بعد "إما" وإفرادها ممنوع، وأما إفرادها بعد "لا" فإنه نادر (١٢٧).

أما في باب "لا" العاملة عمل "إن" فقد حكم على عدم التكرار بأنه لا يصح إلا في الضرورة (١٢٨).

٤- ومن ذلك أيضا قول ابن يعيش أيضا في قول الشاعر:

ألا رُبَّ يوم كان منهن صالح ولا سيما يـوم بِـدارةِ جُلجُـلِ (١٢٩)

"فإنه روي بجر "يوم" ورفعه على ما ذكرنا، وقد روي منصوبًا على الظرف، وهو قليل شاذ" (١٣٠).

النظرة السادسة:

الخلط في مصطلح البغداديين



Scanned by CamScanner

وقع خلط في مصطلح البغداديين بين مؤلفي الطبقات، والنحويين المتأخرين، وعند أبي علي الفارسي، وابن جني خاصة.

فمن أمثلة ذلك:

أ- ما ورد عن النحويين في قول الشاعر:

وإذا وليت قرضًا فاجزه إنما يجزي الفتى ليس الجمل (١٣١)

فقد احتُج بهذا البيت على أن "ليس" حرف عطف مثل "لا" العاطفة، وقد تفاوتت أقوال النحويين في نسبة هذا القول لأصحابه، فنسبه للبغداديين الأعلم الشنتمري ت ٤٦٥ هـ (١٣٢)، وأبو علي الشلوبين ت ٤٧٦ هـ (١٣٣)، وقال ابن هشام: "الرابع [من مواضع خروج "ليس" عن رفع الاسم ونصب الخبر] أن تكون حرفا عاطفا، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون – على خلاف بين النقلة" (١٣٤).

ونسبة للكوفيين أبو حيان (١٣٥)، وخالد الأزهري ت (١٣٦)، والسيوطي (١٣٧).

ونسبة لبعض الكوفيين ابن أبي الربيع (١٣٨).

ب- جواز مجيء "الذي" حرفًا مصدريًا، فينسبك منها ومن صلتها مصدر، كما قال بذلك بعض النحويين في قوله تعالى: {وخضتم كالذي خاضوا} [التوبة:٦٩] أي: خضتم كخوضهم.

وقد نسب هذا القول للبغداديين أبو علي الفارسي (١٣٩).

وهذا القول في الحقيقة للكوفيين (١٤٠).

ج- مجيء ضمير الاثنين للواحد، كما في قول الشاعر:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل (١٤١)

حيث قال: "قفا" فثنى ضمير الفاعل وناب ذلك عن تكرير الفعل، وقد ذهب على ذلك ابن جني (١٤٢)، وابن مالك (١٤٣).



Scanned by CamScanner

ونسبه أبو حيان للبغداديين (١٤٤).

د- ومن ذلك قول ابن مالك: "وقد يحمل المضاف على مشابهه في العمل فينزع تنوينه" (١٤٥).

قال الدماميني ت ٨٢٧ هـ في شرح هذا الكلام: "نحو لا طالعا جبلا، وهذا مبني على أن الاسم معرب ولكن ترك تنوينه لشبهه بما يجب ترك تنوينه، وهذا مذهب البغداديين" (١٤٦).

بينما نسبه أبو حيان إلى الكوفيين (١٤٧).

فأما مؤلفو كتب الطبقات فلم يستخدموا مصطلح البغداديين مرادا به المنهج النحوي الذي جاء بعد منهج البصريين والكوفيين، وإنما كانوا يطلقون عليه مصطلح الخلط أو الجمع أو المزج بين النحْويْن أو المذهبين، فقد وضعهم ابن النديم ت ٣٨٥ هـ تحت عنوان: أسماء وأخبار جماعة من النحويين واللغويين ممن خلط بين المذهبين، وذكر منهم أربعين عالمًا (١٤٨)، كما ورد كذلك وصفهم عند السيرافي ت ٣٦٨ هـ (١٤٩) والزبيدي الأندلسي ت ٣٧٩ هـ (١٥٠).

وإنما شاع مصطلح البغداديين عَلَمًا على هؤلاء العلماء الذين اختاروا من المذهبين، ومزجوا بين النحْويْن في العصور المتأخرة، حيث نجده يتكرر جنبًا إلى جنب مع المذهب البصري والكوفي لدى أئمة النحو المتأخرين.

وأما البغداديون الذين تتردد أسماؤهم عند أبي علي الفارسي وابن جني فالمراد بهم الكوفيون (١٥١) وإنما سموا بالبغداديين لغلبتهم على بغداد فترة طويلة، كما نقل ذلك أبو الطيب اللغوي ت ٣٥١ هـ حيث قال: "غلب أهل الكوفة على بغداد وحدثوا الملوك فقدموهم" (١٥٢)، أو أن ذلك يرجع إلى أن جمهور الجيل الأول من البغداديين كان



Scanned by CamScanner

يغلب عليهم النزعة الكوفية، فسموا تارة بالكوفيين، وتارة بالبغداديين (١٥٣).

النظرة السابعة:

مصطلحات محظورة:

ومن ذلك:

١- اللغو:

أطلق الخليل مصطلح اللغو على الفعل غير العامل، قال سيبويه - فيما يروى عنه -: "وسألته عن قوله عز وجل: {قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون} [الزمر: ٦٤] فقال: {تأمروني} كقولك: هو يقول ذاك بلغني، فبلغني لغوٌ، فكذلك {تأمرونِّي}، كأنه قال: فيما تأمرونِّي، كأنه قال: فيما بلغني...." (١٥٤).

وكذلك أطلق سيبويه مصطلح اللغو على الظرف إذا لم يكن خبرًا، فقال: "ومن قال: فيها عبد الله قائم، قال: هو لك خالص، فيصير "خالص" مبنيًا على "هو"، كما كان "قائم" مبنيًا على "عبد الله" و"فيها" لغوٌ...." (١٥٥)، قال ابن يعيش ت ٦٤٣ هـ: "سيبويه كان يسمى الظرف والجار والمجرور متى وقع واحد منهما خبرا مُستقَرا، لأنه يقدر بـ "استقر"، ومتى لم يكن خبرا سماه لغوا....." (١٥٦).

٢- الحشو، والزائد:

ومن ذلك أيضا إطلاق لفظ "الحشو" أو "اللغو" على الحرف المعروف بالزائد، وقد نسب ابن يعيش مصطلح الحشو - والصلة أيضا - للكوفيين، كما نسب الزيادة والإلغاء إلى البصريين (١٥٧)، أما ابن هشام فقد نسب اصطلاحات: الزائد، والصلة، واللغو، والمؤكد إلى المتقدمين دون تحديد أصحابها (١٥٨).



Scanned by CamScanner

فالمقصود أن هذين اللفظين أو المصطلحين (الحشو، واللغو - خاصة -) ينبغي اجتنابهما عند الحديث عن القرآن الكريم ، والحديث الشريف : إعرابا ، أو تفسيرا ، ونحو ذلك ، تأدبا واحتراما ، وصيانة ، وتنزيها لهما عن ذلك ( ١٥٩ ) ، وفي كاشف القناع أنه يمنع إطلاق الزائد علي حرف في كتاب الله تعالى ، وأن ( ما ) في قوله تعالى " ( فبما رحمة من الله لنت لهم ) ( ال عمران ٥٩) حرف حجاب إلهية (١٦٠).

النظرة الثامنة:

الاختلاف في بعض المصطلحات بين البصريين والكوفيين الخلاف بين النحويين عامة وبين البصريين والكوفيين. خاصة قديم بقدم النحو، وكان هذا الخلاف واقعاً في المسائل النحوية بشكل عام وفي المصطلحات على وجه الخصوص، مما استرعى اهتمام الباحثين القدماء من النحويين وغيرهم، فألفوا فيه كتبا خاصة تناولت مسائل الخلاف، ومن ضمن ذلك العناية بالخلاف الواقع في الاصطلاحات، حيث إننا نجد أن التأليف في المسائل الخلافية يرقى إلي عهد ابن كيسان ت ٣٢٠ هـ، ويمتد إلي عصر أبي البقاء العكبري ت ٦١٦ هـ، وقد كان الخلاف كبيراً في المصطلح النحوي، وكانت الخصومة شديدة بين الفريقين، لذلك فقد أفاد المصطلح من هذا الخلاف فائدة كبيرة، حيث سعى كل فريق إلي تهذيب المصطلحات القديمة وخاصة مصطلحات سيبويه، وتطويرها حتى وصل الجميع إلي مرحلة الاستقرار التي لم تكن لدى سيبويه ولا من سبقوه (١٦١).

لهذا فإننا نجد تخالفا لفظيا في بعض المصطلحات بين المذهبين، لذا ينبغي تجليتها بشكل كاف، حتى لا ينتج عن عدم الاهتمام بها شيء من



Scanned by CamScanner

الصعوبات والمشكلات التي تواجه من يتصل بهذا العلم، ويرغب في الاستفادة منه، لذا ينبغي تخصيص مساحة كافية في البحث النحوي أو تدريسه والتأليف فيه، توضح فيها قائمة بالمصطلحات التي تختلف ألفاظها ومعانيها أحياناً عند أصحاب المدرستين، من نحو:

١- شبه المفعول:

وهو مصطلح يطلقه الكوفيون على المفاعيل التي يسميها البصريون: المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه، وعلى هذا ليس عندهم مفعول إلا المفعول به (١٦٢).

٢- المحل والصفة:

وهو مصطلح يطلقه الكسائي على ما يسميه البصريون ظرفا، أو مفعولا فيه (١٦٣)، ويسميه الفراء المحل (١٦٤)، وقد عكس الأزهري نسبة هذا المصطلح إلي الكسائي والفراء (١٦٥).

٣- الترجمة، والتبيين، والتكرير، والمردود:

وهي مصطلحات كوفية يطلقها الكوفيون على ما يسمى عند البصريين بالبدل (١٦٦).

٤- التفسير:

مصطلح يطلقه الفراء على ما يسميه البصريون بالمفعول لأجله (١٦٧)، كما يطلقه كذلك على التمييز (١٦٨).

٥- النعت:

تقدم أن الخليل يطلقه مريدا به عطف البيان (١٦٩)، أما سيبويه فكان يداخل بين مصطلح عطف البيان ومصطلحات: البدل، والتوكيد، والصفة تداخلاً عجيباً (١٧٠)، وكذلك تابعه المبرد، حيث كان يسمى التوكيد



Scanned by CamScanner

نعتا، كما كان يسميه صفة، وبناء على هذا تكون هذه المصطلحات مترادفة (١٧١).

أما الكوفيون فكأنهم لما رأوا عدم استقرار هذا المصطلح عند البصريين اكتفوا بالنعت ليدلوا به على الصفة (١٧٢).

٦- ما يجري وما لا يجري:

مصطلح يطلقه الكوفيون على ما يسميه سيبويه والبصريون ما ينصرف وما لا ينصرف (١٧٣) وقد كان الفراء يستعمله كثيرا (١٧٤) وقد نسبه كذلك ابن حجر العسقلاني للفراء (١٧٥).

وقد تابع المبرد الكوفيين على هذا فعقد بابا سماه (باب ما يجري وما لا يجري) (١٧٦).

ومع هذا كله فإن الفراء يستعمل المصطلح البصري أيضا، بل إنه أحيانا يستعملهما متجاورين (١٧٧).

٧- الاسم المبهم:

ويطلقه الفراء على ما ليس بمعلوم من الأسماء، نحو: أحد، وعريب، وديار، وكراب، ونحوها من الأسماء التي تستعمل في مقام النفي لملازمتها للنفي (١٧٨).

أما سيبويه فكان يطلقه على أسماء الإشارة (١٧٩).

٨- الاسم الموضوع:

وكان الفراء يطلقه على ما يسميه البصريون اسم الجنس، وهو المعارف المحضة – غير المشتقة – (١٨٠).

أما سيبويه فيسميه الاسم الخاص الشائع في أمته (١٨١).

٩- الفعل:

وكان الفراء يطلقه على عدة أشياء، وهي:



Scanned by CamScanner

أ- الاسم:

فكان يطلق عليه الفعل كثيرا (١٨٢).

ب- الحال (١٨٣).

ج- خبر كان وظن وأخواتهما (١٨٤).

١٠- المؤقت وغير المؤقت:

وهذا من مصطلحات الفراء، فأما المؤقت فهو بمعنى العلم والضمير، وأما غير المؤقت فهو بمعنى النكرة، أما إذا كان الاسم معرفا مشتقا، أو موصولا فهو عنده معرفة غير مؤقتة (١٨٥).

أما سيبويه فإنه يطلق على العلم اصطلاح الاسم الخاص (١٨٦)، كما كان يطلق عليه لفظ العلامة اللازمة المختصة (١٨٧).

وقد تابعه المبرد في استعمال هذا المصطلح (١٨٨)، كما أنه استعمل مصطلح العلم أيضا (١٨٩)، وربما كان استعماله لهذا الاصطلاح من قبيل الاعتزاز بمتابعة إمام النحاة، لا من قبيل الإعراض عن استعمال العلم (١٩٠).

١١- التشديد:

مصطلح أطلقه الفراء على ما سماه سيبويه توكيدا وتكريرا (التوكيد اللفظي) (١٩١).

١٢- القطع:

وقد أطلقه الفراء على ما يعرف عند النحويين بالحال (١٩٢).

أما سيبويه فقد أطلق عليه أكثر من لفظ تقدم الحديث عنها (١٩٣).

١٣- الجحد والإقرار:

وقد أطلق ذلك الفراء في مقابل النفي والإثبات عند البصريين (١٩٤).

١٤- لا التبرئة:



Scanned by CamScanner

وهو من المصطلحات الكوفية المقابلة لما استقر عند البصريين بـ (لا النافية للجنس) (١٩٥).

وسيبويه يسميها (لا) الناصبة لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها (١٩٦).

١٥- المرافع:

وهو بمعنى الخبر عند الفراء (١٩٧).

١٦- الأسماء المضافة:

وهو مصطلح يطلقه الفراء على ما يعرف بالأسماء الستة (١٩٨).

١٧- الأدوات:

وقد أطلقه الفراء في مقابل ما يسميه البصريون بحروف المعاني (١٩٩).

١٨- المكني:

وقد أطلقه الفراء على ما يسميه سيبويه والبصريون ضميرا ومضمرا (٢٠٠)، وقد يسميه الكوفيون كناية (٢٠١).

١٩- العماد:

ويطلقه الكوفيون على ما يسميه البصريون ضمير الفصل، وقد درست هذه القضية بشكل موسع في بحث مستقل (٢٠٢).

٢٠- الصفة:

من مصطلحات الفراء، وهو يقابل حروف الجر عند البصريين (٢٠٣)، ونسب أبو جعفر النحاس إلي الكسائي أنه كان يسمي حروف الخفض صفات، وأن الفراء كان يسميها محالا (٢٠٤).

٢١- الصلة:

مصطلح يطلقه الفراء على ما يسميه البصريون بالزيادة والحشو (٢٠٥).



Scanned by CamScanner

٢٢- الضمير المجهول:

مصطلح كوفي يطلقونه على الضمير العائد على غير مذكور متقدم، بينما يسميه البصريون ضمير الشأن، والقصة، والحديث، والأمر، وهذا الضمير بحاجة إلى ما يفسره، وهو الجملة بعده (٢٠٦).

٢٣- الفعل الواقع:

مصطلح يطلقه الفراء على ما يسميه البصريون بالفعل المتعدي (٢٠٧)، كما يسمي الفعل اللازم ليس بواقع (٢٠٨).

٢٤- عدم التفريق بين ألقاب الإعراب و البناء:

ذهب البصريون إلي التفريق بين ألقاب الإعراب والبناء، فيجعلون الرفع والنصب والجر والجزم للإعراب، والضم والفتح والكسر والسكون للبناء (٢٠٩).

أما الكوفيون فلا يفرقون بين ألقاب الإعراب والبناء (٢١٠).

٢٥- الفعل الدائم:

مصطلح يطلقه الكوفيون على ما يسميه البصريون باسم الفاعل (٢١١)، وكثيرا ما يسمونه فعلا إذا كان عاملا (٢١٢)، فهو [illegible] أقسام الفعل، لأنهم رفضوا فعل الأمر وجعلوه مقتطعا من المضارع، وأحلوا مصطلح الفعل الدائم محله (٢١٣).

٢٦- الخلاف:

وهو مصطلح كوفي يطلقه الكوفيون على عامل معنوي عندهم، فهو ناصب للظرف عندهم إذا وقع خبرا للمبتدأ نحو: زيد أمامك، وهو ناصب صيغة "أفعل" في أسلوب التعجب، لأنه عندهم اسم نحو: ما أحسن زيدا! كما قالوا به في نصب المفعول معه، وفي نصب الفعل المضارع الواقع



Scanned by CamScanner

بعد الفاء في جواب النهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض والتخصيص والترجي.

وقد رفض البصريون ذلك كله (٢١٤).

٢٧- الصرف:

وهو إخراج الفعل الثاني المعطوف عما وقع من حكم على الفعل المعطوف عليه، ولذلك سميت الواو واو الصرف عند الكوفيين لا واو العطف، قال الفراء: "والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو – وفي أوله جحد أو استفهام – ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يكر في العطف، فذلك الصرف" (٢١٥).

٢٨- الخروج:

ولم يضع الفراء لهذا المصطلح حدا، ولكنه كان يستعمله، فقد قال في إعراب قوله عز وجل: {أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه} بلى قادرين على أن نسوي بنانه} [القيامة ٣، ٤] قال إن {قادرين} نصبت على الخروج من {نجمع} (٢١٦).

وهذه المصطلحات الثلاثة الأخيرة كلها تدور حول مخالفة اللفظ المتأخر لأحكام اللفظ السابق له، اسما كان أو فعلا، فهي تعني عدم المماثلة، فالصرف خلاف، والخلاف خروج، ولكنهم لا يسمون الواو المذكورة إلا واو الصرف (٢١٧).

وقد تلقى البصريون هذا المصطلح بالرفض كما رفضوا المصطلحين اللذين قبله.

النظرة التاسعة:

مصطلحات أثارت جدلا:



Scanned by CamScanner

ومن المصطلحات التي حظيت بنصيب وافر من الجدل بين بعض النحويين مصطلحات "الغلط" والعطف على التوهم" و"الضرورة الشعرية".

أولا: الغلط، والتوهم

أ- الغلط:

لعل أول من استعمل هذا المصطلح سيبويه، حيث قال (٢١٨): "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا(٢١٩)".

وقد وقف ابن مالك موقف الرافض من هذا الاستعمال لهذا المصطلح، فقال (٢٢٠): "وهذا غير مرضي منه – رحمه الله – فإن المطبوع على العربية كزهير قائل هذا البيت لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع، وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرا كـ "لدن غدوة" (٢٢١) و "هذا جحر ضب خرب" (٢٢٢).

إلا أن أبا حيان شنع على ابن مالك في هذا الرفض لمصطلح سيبويه، فقال (٢٢٣): "وفهم [ابن مالك] من كلام س [سيبويه] "أن أناسا من العرب يغلطون" حقيقة الغلط، وأنهم لحنوا في ذلك، ولا يوثق بهم في ذلك، ولا يبنى عليه، وإنما يريد أنه لم يشرك في الناصب، وكأنه لم يتقدم ناصب، بل ابتدأ بالاسم مرفوعا، فأتبعه مرفوعا، فصار كأنه لم يذكر الناصب، سمى هذا غلطا مجازا لا على جهة الحقيقة، .... .

ولم يفهم أحد من الشراح ولا الشيوخ المأخوذ عنهم هذا العلم عن [سيبويه] ما فهمه هذا المصنف، كما لم يفهموا عنه حقيقة التوهم، وإنما المعنى في الغلط والتوهم ما ذكرناه من أنهم لا يلحظون اشتراك



Scanned by CamScanner

الثاني مع الأول، وكان الأول ما دخل عليه المعرب الذي كان ينبغي للثاني أن يشاركه فيه، وإنما يحمل هذه الأشياء على ظاهرها من لم يأخذ العلم عن المشايخ، ولم يعرف مقاصدهم، فينظر في العلم وحده، فيفهم خلاف ما فهموه.

وحكى لنا أستاذنا العلامة أبو جعفر بن الزبير – رحمه الله – أنه كان بمدينة مالقة شخص قد نصب نفسه لإقراء النحو، يعرف بابن الفخار ت ٧٥٤ هـ – وقد رأيته أنا بمالقة، وحضرت مجلسه، فحين علم بي أني من تلاميذ ابن الزبير أنس، وتحدث، وقطع مجلسه بالحديث معي، ولم يقرئ في ذلك المجلس أحدا.

قال الأستاذ أبو جعفر: فسمع عني أني أذكر العطف على التوهم في القرآن، فأنكر ذلك، وشنع، وقال كيف يكون التوهم في القرآن، والله تعالى منزه عن التوهم؟ وذلك لجهله بمصطلح أهل هذا الفن، ونظره وحده دون شيخ، وقد قلت في ذلك:

يظن الغمر أن الكتب تجدي ... أخا فهم لإدراك العلوم

وما يدري الجهول بأن فيها ... غوامض حيرت عقل الفهيم

إذا رمت العلوم بغير شيخ ... ضللت عن الصراط المستقيم

تلتبس الأمور عليك حتى ... تصير أضل من (توما) (٢٢٤) الحكيم"

وهذا الكلام القاسي لا يصح إطلاقه في حق ابن الفخار، ولا يقبل بحال أن يعرض بابن مالك بمضمونه، ذلك لإمامتهما المعروفة في مجال الدرس النحوي، ولأن الخلاف في إطلاق مصطلح، أوفي تفسير المراد به لا يبيح لأحد أن ينتهك حرمة عرض العالم، أو إساءة الظن به، حتى يمكن إطلاق مثل هذه الأوصاف في حقه.



Scanned by CamScanner

وإنما يتجه إطلاق هذا الكلام في حق من يتطفل على العلوم المختلفة دون أن يكون من أهلها، ولم يتدرج في مدارج العلم على أيدي العلماء المتخصصين في تلك العلوم، وإنما يشرع في الخوض فيها بغير علم ولا هدى.

كما رد على ابن مالك رأيه هذا جمع من النحويين، ملتمسين لسيبويه ما يصحح مصطلحه لفظا ومضمونا، حيث ذهب ابن هشام إلى أن "مراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده للبيت" (٢٢٥).

وذهب بعضهم إلي أنه سماه غلطا لخروجه عن القياس، فهو مردود كما يرد الغلط، لأن قبول ما يقوله العربي إنما هو للظن بأنه على وفق ما وضعه الواضع، فإذا جاء على خلاف القياس واستعمال الفصحاء غلب على الظن نقيض ذلك، أي كونه ليس على وفق وضع الواضع، فزال الموجب لقبوله فيكون مردودا (٢٢٦).

ب- التوهم:

وقد ورد عن النحويين استعمال هذا المصطلح في عدد من الأمور، هي:

١- العطف على التوهم:

العطف على التوهم نوع من أنواع العطف عند النحويين، وبمقتضاه يباح للمتكلم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام، وذلك لتوهم المتكلم وجود عامل متوهم يعمل في المعطوف عليه، وهذا العامل لا وجود له لفظا ولا تقديرا، ولكن المتكلم يتوهم وجوده، وقد يسمى هذا النوع العطف على المعنى (٢٢٧) نحو: ليس زيد قائما ولا قاعد، يجر "قاعد" على توهم دخول حرف الجر الباء في الخبر وهو "قائما".



Scanned by CamScanner

ويشترطون لجواز هذا النوع من العطف صحة دخول العامل المتوهم على المعطوف عليه، كما يشترطون لحسنه كثرة دخول العامل هناك، وهذا العطف يقع في أنواع الإعراب: الرفع، والنصب، والجزم. (٢٢٨).

وقد أطلق هذا المصطلح على هذا النوع من العطف من لدن الخليل بن أحمد وسيبويه (٢٢٩) أي أنه قد وجد منذ وقت مبكر من تاريخ الدراسات النحوية.

وهذا الجدل الذي ثار حول هذين المصطلحين ناجم ولاشك عن الإخلال بشرط من شروط وضع المصطلح، فهذا المصطلح لفظه يوهم معنى فاسدا لا يجوز إطلاقه عند وقوع شيء من هذا العطف في القرآن الكريم خاصة، مما يلقي ظلالا حول الأسس التي كان ينبغي مراعاتها عند وضع المصطلح، وكذلك عند إرادة صياغة مصطلحات جديدة.

٢- حرف الإشارة المتوهم:

علل طائفة من النحويين بناء اسم الإشارة بأن الإشارة معنى من المعاني التي حقها أن يعبر عنها بالحروف كالاستفتاح، والتنبيه والترجي والنفي وغير ذلك من المعاني، فكان المناسب أن يوضع للإشارة حرف يدل عليها، ولكن العرب لم تضع لها حرفا يدل عليها، فلما تضمن اسم الإشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي أن يوضع بني لتضمنه معنى ذلك الحرف المتوهم (٢٣٠).

٣- معنى الاستدراك الذي في لكن:

علل بعض النحويين معنى لكن وهو الاستدراك بأنه استدراك لخبر توهم أنه موافق لما قبله في الحكم، فأتى به لرفع ذلك التوهم، أو تقريره، أو لتأكيد الأول وتحقيقه، نحو: ما قائم زيد لكن عمرا قاعد، لما قيل: ما



Scanned by CamScanner

قائم زيد، فكأنه توهم أن عمرا مثله لشبه بينهما أو ملابسة، فرفعت ذلك التوهم، واستدركت في كلامك.

ونحو: لو قام فلان لفعلت ولكنه لم يقم، فأكدت ما دلت عليه (لو) وكأنها في المعنى مخرجة لما دل في الأول توهما (٢٣١).

ج: مصطلح الضرورة الشعرية

من المصطلحات التي حظيت بجدل كبير من النحويين مصطلح "الضرورة الشعرية"، وكما هو ظاهر فالذي يبدو أن الدافع لهذا الجدل هو عدم المطابقة بين لفظ المصطلح ومعناه المتبادر إلى الذهن، وذلك أن لفظه يوحي بمعنى قريب يتبادر إلي ذهن السامع أو القارئ أو الدارس أو حتى الباحث، ولكن معناه الاصطلاحي بعيد عن دلالته الظاهرة.

ولبيان هذا أقول: إن مصطلح الضرورة الشعرية له عند النحويين معنيان، الأول للجمهور، والآخر لابن مالك.

فأما عند الجمهور فهو: ما يجوز العرب وقوعه في الشعر، ولا يبيحونه في النثر (٢٣٢).

وأما ابن مالك فقد فسر الضرورة بغير ما ذهب إليه الجمهور، فهي تعني عنده ما ليس للشاعر عنه مندوحة، أي أن الضرورة عنده مأخوذة من الاضطرار والإلجاء، فكأن الشاعر ألجئ إلى ذلك القول ولم يجد غيره (٢٣٣).

ويبدو أن هذا الذي ذهب إليه ابن مالك قد وجد شيء منه عند أبي علي الفارسي، فقد قال: "وقد يجيء في الشعر – للاضطرار – الاسم [اسم كان] نكرة والخبر معرفة، ولا يجوز هذا حيث لا يضطر إليه تصحيح وزن ولا إقامة قافية" (٢٣٤) فقد يفهم من قوله "يضطر" معني يلجيء



Scanned by CamScanner

ويحوج، مما يجعل قوله متسقا مع ما ذهب إليه ابن مالك صراحة في تفسير معنى الضرورة.

كما أن ابن هشام قد نص – في معرض رده رأي ابن مالك – على ما يفيد هذا المعنى، حيث نص على أن العرب لما كان "أكثر أشعارهم كانت تقع من غير روية، فقد لا يتمكنون من تخير الوجه الذي لا ضرورة فيه" (٢٣٥).

فقول ابن هشام: "فقد لا يتمكنون..." يفهم منه أنهم أحياناً قد يضطرون – بمعنى يلجأون – إلى تركيب معين، وذلك نظرا لكون أكثر شعرهم يقال ارتجالا من غير إعداد سابق، ثم ينقل عن الشاعر ذلك الوجه الذي نطق به، فيسير في الآفاق، وعندها لا يمكن للشاعر أن يرجع عما قال إلى الوجه الذي لا ضرورة فيه، وإن رجع الشاعر نفسه أو الراوي أو الرواة فإن ذلك يعد وجها – رواية – في البيت، ولعل هذا من أسباب اختلاف الرواية في بيت ما، حيث يروي بوجه فيه ضرورة شعرية، وبوجه لا ضرورة فيه، إضافة إلي أسباب أخرى لا تخفي على المشتغلين بهذا العلم.

إلا أن المفهوم من كلام ابن هشام أن ذلك قد يحصل أحيانا، بينما كلام ابن مالك نص في أن معنى الضرورة هو الاضطرار بصورة مطردة.

ومثل هذا نجده عند الدماميني في مقام رده رأي ابن مالك أيضا، فقد قال عن رأي ابن مالك "وهذا ليس بمرضي، لأن الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها. فقد لا يحضره في وقت النظم إلا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها ...." (٢٣٦).



Scanned by CamScanner

وهذا الاختلاف في تفسير معنى الضرورة قد نلمس لحصوله مسوغا وهو عدم التطابق بين معناه المتبادر للذهن من ظاهر لفظه، وبين معناه المراد عند جمهور النحويين.

ولقد كان من المفترض أن يقف الأمر عند هذا الحد، فلا يتجاوزه إلي إساءة الظن بابن مالك بأنه لم يفهم مراد النحويين من الضرورة، كما نص على ذلك أبو حيان – فيما نقل عنه السيوطي – حيث قال: "لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر، فقال في غير موضع: ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله متمكن من أن يقول كذا، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلي الشيء، ....، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب أخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة: أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، .... " (٢٣٧).

كما نجد نحوا من هذا عند الشاطبي – فيما نقل عنه البغدادي – حيث قال: "وما ذهب إليه [ابن مالك] باطل من وجوه:

أحدها: إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع، وعلى إهماله في النظر القياسي، ولو كان معتبرا لنبهوا عليه.

والثاني: أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل ....، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك، بحيث قد يتنبه إلى أن يحتال في شيء ويزيل تلك الضرورة" (٢٣٨).



Scanned by CamScanner

فقول أبي حيان عن ابن مالك إنه "لم يفهم ..." فيه نبو في العبارة، وقسوة في اللفظ، لا يصح إطلاقها على هذا الإمام الكبير، أشهر نحوي ظهر في القرن السابع في العالم الإسلامي كله، ومؤلفاته شاهدة على إمامته وإتقانه ورسوخه في علوم العربية، وبخاصة علم النحو، فكيف يقال عنه إنه لم يفهم مراد النحويين؟!

كما نجد بعض العبارات الجارحة في حق ابن مالك لدى الدماميني، حيث قال عن رأي ابن مالك أيضا: "وأنت خبير بأن هذا مشي {على شَفا جُرُف هار} [التوبة ١٠٩] من دعواه في الضرورة ما تقدم مما يفضي إلى أن لا يثبت في كلام العرب ضرورة، إما دائما أو غالبا" (٢٣٩).

لقد كان من المفروض أن يحسن الظن بابن مالك، فيقال: إن هذا رأي رآه، ومذهب انتحاه، في فهم ما صدر عن العرب من هذا الصنيع الذي خصوا به الشعر.

كما أنه يوجد في كلام ابن هشام المتقدم ذكره: "أن أكثر أشعارهم كانت تقع من غير روّية، فقد لا يتمكنون من تخيّر الوجه الذي لا ضرورة فيه" ما يدعم ما ذهب إليه ابن مالك، وكذلك الدماميني: "لأن الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها، فقد لا يحضره في وقت النظم إلا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها ....."، وكذلك فيما نقله البغدادي: "وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك، بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء ويزيل تلك الضرورة". فلا شك أن الإنسان إذا لم يخطر بباله إلا لفظ معين، في مقام معين، يقتضي الارتجال وعدم التروي، لا شك أن ذلك يجعل الإنسان في حكم المضطر في تلك الحالة واللحظة.



Scanned by CamScanner

وخلاصة القول إنه كان ينبغي العناية بدقة المصطلح لفظا ومعنى، ثم كان ينبغي إحسان الظن بالعالم فيما يذهب إليه، حتى لا تتجه سهام النقد الجارحة – دون حق – لإمام كبير كابن مالك.

النظرة العاشرة:

مصطلحات متعددة بحاجة إلى بيان:

١- وجود المحرز:

المحرز اسم فاعل من الفعل حرز، والحرز: الموضع الحصين، وهو كذلك حيز من موضع أو غيره، أو لجيء إليه. (٢٤٠).

ووجود المحرز شرط من شروط العطف على المحل، نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعداً – بالنصب – حيث يشترطون لذلك ثلاثة شروط:

أحدها: إمكانية ظهور ذلك المحل في الفصيح.

والثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة.

والثالث: وجود المحرز، ويقصدون به الطالب لذلك المحل، فلا يجوز: إن زيداً وعمرو قائمان – برفع عمرو – لأن الطالب لرفع عمرو هو الابتداء، والابتداء هو التجرد من العوامل اللفظية، وقد زال بدخول "إن" (٢٤١).

٢- عدم التقار:

تقدم آنفا ذكر تعليل طائفة من النحويين بناء اسم الإشارة بأن الإشارة معنى من المعاني التي حقها أن يعبر عنها بالحروف كالاستفتاح، والتنبيه والترجي والنفي وغير ذلك من المعاني، فكان المناسب أن يوضع للإشارة حرف يدل عليها، ولكن العرب لم تضع لها حرفا يدل عليها، فلما تضمن اسم الإشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي أن يوضع بني لتضمنه معنى ذلك الحرف المتوهم (٢٤٢).



Scanned by CamScanner

أما ابن الطراوة ت ٥٢٨ هـ فقد ذهب إلى أن علة بناء أسماء الإشارة هو عدم التقار على مسماها، حيث يلحظ أن "ذا" مثلا لا يقع إلا في حال الإشارة، ولا يلزم لزوم "زيد" و "عمرو" – مثلا – الذي ليس موضوعا لمعنى فيزول بزواله.

وقد رد عليه بأنه يلزمه أن تبنى الصفات جميعا، لأن "ضاربا" – مثلا – لا يكون مطلقا على من اتصف به إلا ما دام موجودا فيه ذلك الوصف (٢٤٣).

٣- تقدير الإعراب وتفسير المعنى:

الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى:

عقد ابن جني له بابا فقال:

((باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى:

هذا الموضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة، وذلك كقولهم في تفسير قولنا: أهلك والليل، معناه. الحق أهلك قبل الليل، فربما دعا ذاك من لا دربة له إلى أن يقول: أهلك والليل، فيجره، وإنما تقديره: الحق أهلك وسابق الليل)) (٢٤٤).

إذاً فيكون معنى القول السالف الذكر: بادر أهلك قبل الليل، ولكن تقدير الإعراب يختلف، لكون "الليل" منصوبة، فكأنه قال: بادر أهلك وسابق الليل.

فيكون محل كل واحد من الاسمين وهما أهلك والليل منصوباً بفعل مقدر، وقد عطفت جملة على جملة.

ويجوز أن يكون التقدير: بادر أهلَك والليلَ، فيكون "الليل" معطوفاً على الأهل عطف مفرد على مفرد، وجعلهما مبادرين لأن معنى المبادرة



Scanned by CamScanner

مسابقتك الشيء إلى الشيء، فكأنه أمر المخاطب أن يسابق الليل إلى أهله ليكون عندهم قبل الليل (٢٤٥).

ومن أمثلة ذلك أيضا قول ابن مالك: ((ومن الاستثناء بليس قول النبي صلى الله عليه وسلم:" يطبع المؤمن على كل خُلق ليس الخيانة والكذب" (٢٤٦)

أي ليس بعض خلقه الخيانةَ والكذبَ، هذا التقدير الذي يقتضيه الإعراب، والتقدير المعنوي: يطبع المؤمن على كل خلق إلا الخيانة والكذب)) (٢٤٧).

وهذا الموضع قد راعته العرب كثيراً، وهو موضع أيضاً قد زل فيه كثير ممن عني بالنحو، فأدى ذلك إلى ظهور كثير مما نرى من الآراء المختلفة، والأقوال المستنكرة، والخلافات الكثيرة، والسبب في ذلك هو النظر إلى المعنى دون اللفظ، أو النظر إلى ظاهر اللفظ دون النظر إلى المعنى.

فإن أمكن أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذ شيء منه عليك (٢٤٨).

إذاً فالفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى: أن تفسير المعنى يكون تبعاً للقرائن الحالية، وحسب سياق الكلام وما يطلبه المقام من المعنى، حتى وإن خالف ذلك القواعد النحوية.

أما تقدير الإعراب: فإنه يكون حسب ما تقرر من قواعد العربية النحوية.



Scanned by CamScanner

قال السيوطي: ((وقد يقع في كلامهم: هذا تفسير معنى، وهذا تفسير إعراب، والفرق بينهما:

أن تفسير الإعراب لابد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى: لا تضره مخالفة ذلك)) (٢٤٩).

٤- لطافة الضمير:

يقال في اللغة: لطُف الشيء لطافة أي: صغُر، فهو لطيف (٢٥٠).

ولطافة الضمير مصطلح قال به طائفة من النحويين، منهم ابن جني، قال: "المضمر أقوى حكما في باب الإضافة من المظهر، وذلك أن المضمر أشبه بما تحذفه الإضافة – وهو التنوين – من المظهر، ولذلك لا يجتمعان في نحو: ضاربانك وقاتلونه، من حيث كان المضمر بلطفه وقوة اتصاله مشابها للتنوين بلطفه وقوة اتصاله، وليس كذلك المظهر لقوته ووفور صورته، ألا تراك تثبت معه التنوين فتنصبه نحو: ضاربان زيدا، وقاتلون عمرا ...." (٢٥١).

وقد علل هشام بن معاوية ت ٢٠٩ هـ حذف التنوين من اسم الفاعل المتصل به ضمير نحو: مكرمك، بأن الضمير في محل نصب، وحذف التنوين للطافة الضمير (٢٥٢) وقد أوضح أبو حيان المراد بلطافة الضمير هنا بأنها: صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا (٢٥٣) وفسرها ابن عصفور بشدة اتصال الضمير بما قبله (٢٥٤).

٥- المصدر:

هذا المصطلح من المصطلحات التي أرى أنها قد أطلقت على غير مدلولها الحقيقي، فإن النحويين يطلقونه على الاسم الدال على الحدث المجرد، من غير ارتباط بزمان أو مكان أو ذات أو علَمية، فمدلوله الحقيقي أمر معنوي محض، نحو: قراءة، وكتابة، و..... إلخ.



Scanned by CamScanner

بينما أرى أنه كان الأولى أن يستعمل بدلاً منه (اسم الفعل) وذلك أن الاسم الدال على مجرد الحدث المذكور إنما هو في الحقيقة اسم للفعل بمعناه الواقعي حقيقة، لا اسم الفعل بالمعنى الاصطلاحي، وذلك أن القراءة، والكتابة ونحوها هي الفعل الحقيقي للإنسان، كما نص على ذلك النحويون.

وممن نبه على ذلك الفقيه اللغوي الأديب الشيخ على الطنطاوي – رحمه الله – في بعض أحاديثه التلفازية، وقد وجدت في كلام المبرد ما ينص على ذلك، حيث قال: "واعلم أن المصدر كسائر الأسماء، إلا أنه اسم للفعل" (٢٥٥).

٦- التمام والنقصان:

أ- في الأفعال:

يقسم الفعل أقساماً كثيرة، منها تقسيمه إلى تام وناقص، فالفعل التام: ما دل على حدث وزمان ذلك الحدث، مع اكتفائه بمرفوعه دون منصوبه، سواء أكان لازما أم متعديا (٢٥٦)، والناقص هو ما كان بخلافه، وللنحويين في المراد بنقصان هذه الأفعال قولان:

أحدهما: أنها سميت بذلك لأنها لا تدل على الحدث، الذي هو المصدر، وإنما تدل على زمان وجود خبرها، فهي إذاً مشبهة بالأفعال لفظا فقط (٢٥٧).

والآخر: أنها إنما سميت بذلك لأنها لا تتم بالمرفوع كلاما، بل لابد من المرفوع مع المنصوب، مع دلالتها على الزمن والحدث معا، وهذا هو الراجع عند المحققين (٢٥٨).

ب- في الأسماء:



Scanned by CamScanner

يوجد للتمام والنقصان في الأسماء معنى عام، ومعنى خاص يتعلق ببعض الأسماء، فأما المعنى العام للتمام فهو: أن يكون الاسم على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين والإضافة ونوني المثنى وجمع المذكر السالم وعلى هذا يكون الناقص بخلافه.

وأما المعنى الخاص فيقع في "ما" و "من":

فأما "ما" فقد تأتي ناقصة، وذلك إذا كانت مقدرة بـ "شيء" والمراد بنقصانها أنها بحاجة إلى أن توصف، نحو: مررت بما معجب لك، أي: بشيء معجب لك، وكذلك "ما" التعجبية عند الأخفش في أحد قوليه، ولكنها تكون معرفة أي اسما موصولاً، ومعنى نقصانها حاجتها إلى الصلة (٢٦٠).

وأما "من" فتكون ناقصة إذا كانت نكرة، ومعنى نقصانها أيضاً حاجتها إلى الصفة، كقولك: مررت بمن محسن إليك، أي: بإنسان محسن، ونحو ذلك، ومثلها "ما" التعجبية عند الأخفش في قوله الآخر، فهي نكرة ناقصة، أي بحاجة إلى نعت (٢٦١).

أما التمام ففي ثلاثة أبواب:

١- في باب التعجب، فـ "ما" التعجبية نكرة تامة - أي لا تحتاج إلى صفة - على رأي سيبويه وسائر البصريين إلا الأخفش فقد جوز ذلك كما جوز النقصان كما تقدم ذكره آنفاً، فهي عنده نكرة تامة بمعنى شيء، ومعنى تمامها عدم حاجتها إلى الصفة كما تقدم.

٢- في باب نعم وبئس نحو قوله تعالى {إن تُبدوا الصدقات فَنِعما هي} [البقرة٢٧١] فيجوز أن تكون {ما} فاعلاً، فهي معرفة تامة، أي لا تحتاج إلى صلة، أو تمييزاً فهي نكرة تامة، ونحو قولهم: غسلته غَسلاً



Scanned by CamScanner

نعماً، على أن "ما" في محل نصب على التمييز عند بعض النحويين، وعلى هذا فلا تحتاج إلى صلة في الموضعين.

٣- في قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة: إن زيداً مما أن يكتب، أي أنه من أمر كتابة، أي: أنه مخلوق من أمر وذلك الأمر هو الكتابة، فما بمعنى شيء، وأن وصلتها في موضع خفض بدل منها (٢٦٢).

ج- في الظروف:

والمراد بالظرف هنا ما يشمل الظرف والمجرور، وهو على قسمين، ظرف تام، وظرف ناقص، فالمراد بالتام ما يكون في الإخبار به فائدة، نحو: زيد أمامك، وزيد في الدار.

أما الناقص فالمراد به ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به، نحو: زيد بك، أو فيك. بمعنى واثق بك، وراغب فيك، وذلك لعدم الفائدة (٢٦٣).

٧- الثقل في حروف العلة:

جاء في "تذكرة ابن مكتوم عن تعليق ابن جني: المراد بالثقل في حروف العلة الضعف، لا ضد الخفة، فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكها، ويدل على أن المراد بالثقل هذا أن الألف أخف الحروف، وهي لا تحرك أبداً" (٢٦٤).

النظرة الحادية عشرة:

مصطلحات نسبت لغير أصحابها

١- الإعراب:



Scanned by CamScanner

نسب أ.د/ عبد الله الخثران إلى ابن يعيش القول بإطلاق مصطلح "علم الإعراب" مريدا به النحو (٢٦٥) والصواب أن الذي قال بذلك الزمخشري في المفصل، لا ابن يعيش (٢٦٦).

٢- الخالفة:

نسب الدكتور: أحمد مكي الأنصاري إلى الكوفيين أنهم يسمون ما يسميه البصريون (اسم الفعل) الخالفة، وأسند ذلك إلى الفراء، دون أن يدعم قوله بدليل من أقوال الفراء أو روايات العلماء عنه (٢٦٧).

وفي الحقيقة أن الخالفة مصطلح متأخر كثيراً عن الفراء، قال به أبو جعفر أحمد بن صابر ت بعد ٧٠٠ هـ (٢٦٨)، إضافة إلى أن الكوفيين يقولون بأنها أفعال لدلالتها على الحدث والزمان (٢٦٩).

٣- الخفض:

مما استقر في أذهان المتأخرين أن الخفض مصطلح كوفي يطلق في مقابل الجر عن عند البصريين (٢٧٠) بينما في الحقيقة هو من اختراع الخليل (٢٧١).

٤- النعت:

ذكر الدكتور شوقي ضيف أن الفراء هو أول من سمى النعت بهذا الاسم (٢٧٢) بينما هو من مصطلحات الكتاب، وكان سيبويه يستعمله كثيرا مريدا به الصفة تارة، وتارة يريد به عطف البيان (٢٧٣).

٥- ما يجري وما لا يجري:

مصطلح يطلقه الكوفيون على ما يسميه سيبويه والبصريون ما ينصرف وما لا ينصرف، ولكن السهيلي ت ٥٨١ هـ نسبه لسيبويه، فقال: "وللمنصرف ثلاثة مجار يجري عليها، ولذلك قال سيبويه: باب ما يجري وما لا يجري" (٢٧٤).



Scanned by CamScanner

وهذا القول للكوفيين والمبرد كما تقدم بيانه (٢٧٥).

ولكن ربما كان الذي دعا السهيلي إلى نسبته لسيبويه تسميته لعلامات الإعراب مجاري أواخر الكلم، وإطلاق المبرد لقط ما يجري وما لا يجري، فربما ظن أن المبرد قد تابع سيبويه في ذلك ولم يتابع الكوفيين (٢٧٦).



Scanned by CamScanner

Scanned by CamScanner

# الخاتمة

وختاما فقد أسفرت هذه الدراسة العجلى عن بعض النتائج التي يمكن أن أوجزها فيما يلي:

١- أن هذه الدراسة قد تعرضت لحقبة تاريخية مهمة في تاريخ النحو العربي وهي فترة النشأة، وذلك من خلال الإشارة إلى نشأة بعض المصطلحات، ثم اندثارها وانقراضها في مجال الدراسات النحوية، وكذلك معرفة ما تغيرت دلالته من هذه المصطلحات، فانتقل من معنى كان يدل عليه إلى معنى جديد انتقل إليه.

ولا شك أن المصطلحات تمثل عنوانا لخلاصة الجهود المضنية لدراسة قضية ما، ثم الوصول إلى نتيجة ما، يكون المصطلح ثمرة تصور تلك الجهود الخارقة.

٢- أن المنطق الأرسطي كان له أثر كبير في بعض المصطلحات - ككثير من القضايا النحوية - بحيث أفرغت تلك الألفاظ من معانيها الاصطلاحية التي صاحبت نشأة النحو، وأشربت معاني متأثرة بالمنطق، مما أدى إلى انحراف مسيرة التناول للبحث النحوي من بحث فيما هو موجود بالفعل في ذات اللغة، إلى تناول للبحث من وجهة عقلية صرفة، الأمر الذي أدى إلى أن يفرض على اللغة نظام بعيد عن طبيعتها، فنتج عن ذلك أن أصبح القانون العقلي هو المقدم، واللغة تابعة له، توجه بعض قضاياها تبعا لأحكامه التي تجافي في بعض الأحيان ما هو موجود في اللغة بالفعل، كما حصل في مصطلحات: العامل، والقياس، والعلة، الواردة في البحث.



Scanned by CamScanner

٣- بدا أثر المصطلحات جليا في مسيرة الدراسات النحوية منذ النشأة وعبر العصور اللاحقة، وقد امتد هذا الأثر على عدة جوانب، منها:

أ- ظهور القيمة الكبيرة للمصطلحات، إذ هي من أهم مقومات تأسيس المذهب النحوي لإمام أو مدرسة، كما أنها أيضاً من أهم أسباب التميز، لكونها كالعناوين المميزة لتلك المدرسة أو المذهب أو الإمام.

ب- بروز الجدل الكبير حول بعض المصطلحات، ما بين مناصر لها، وراد، ومشنع، بل إن الأمر بلغ في بعض الأحيان إلى إطلاق بعض الألفاظ الجارحة والمنكرة على الطرف المخالف، وهذا ما لا يقبله الشرع، ولا النهج العلمي الجاد.

ج- كثرة التخالف اللفظي بين مصطلحات البصريين والكوفيين، مما يورث بعض الصعاب، كمعرفة طلاب العلم لها، وأهمية عقد مقارنة بينها، وقيام الحاجة إلى شرحها وبيانها وسردها حتى يتسنى الإطلاع عليها، ولعل هذا البحث قد وفى بشيء من ذلك.

٤- ألقى هذا البحث الضوء على بعض الأسس التي كان يجب مراعاتها عند وضع المصطلحات النحوية، حتى تكون وافية بالغرض منها، ومن ذلك ضرورة إزالة الاشتراك اللفظي حتى تحدد الصورة الذهنية الدقيقة لمدلولها، والبعد عن الألفاظ التي يوهم ظاهرها خلاف المراد منها، ومن ذلك ضرورة إزالة الاشتراك اللفظي حتى تحدد الصورة الذهنية الدقيقة لمدلولها، والبعد عن الألفاظ التي يوهم ظاهرها خلاف المراد منها، أو أنها توحي بمعنى لا ينبغي إطلاقه خاصة عند الحديث عن كتاب الله عز وجل، وذلك منعا للجدل وتضييقا لدائرة الخلاف.

٥- اعتنيت في البحث بإيضاح بعض المصطلحات التي سميتها: مصطلحات محظورة، أي أنه ينبغي الابتعاد عن إطلاقها عند الحديث عن



Scanned by CamScanner

كتاب الله تبارك وتعالى – كما نص على ذلك طوائف من العلماء – كمصطلحات: اللغو، والحشو، والتوهم، والزائد، ونحوها، وذلك تأدبا مع كتاب الله سبحانه وتعالى، وإن كنت أقدر لمن يرى صحة استعمالها حسن مقصده، إلا أنه رغم كل ما يقال من مسوغات، فالبعد عن اللفظ الموهم معنى غير حسن أمر مطلوب.

إلا أنه برغم كل ما أبرزته هذه الدراسة من جلاء لبعض جوانب الخلل حول بعض المصطلحات النحوية؛ إلا أنه يجب أن يحفظ لنحاتنا العظماء جهودهم الخارقة المباركة في خدمة هذه اللغة الشريفة المباركة، لغة القرآن الكريم، وذلك لأن البحث في المصطلحات النحوية وتتبع ما لها وما عليها أمر فيه صعوبة كبيرة، حتى يمكن إصدار أحكام دقيقة وشاملة، لذلك فقد اقتصرت في هذه الدراسة على الحديث عن القضايا التي رأيت أنها بحاجة للبحث في مثل هذا البحث المقتضب.

أقول برغم كل ما يقال حول المصطلحات النحوية، فإن جهود النحويين، وحقوقهم يجب أن تحفظ لهم، ويجب أن يلتمس لهم العذر عند ظهور أي خلل أو مأخذ على جهودهم، فهم كما هو معلوم ليسوا أفراد جمعية معينة تأخذ قرارها بالأغلبية والتصويت على قرار ما، كاختيار مصطلح ما، وإنما كانوا عبارة عن تجمعات نحوية في أقطار مختلفة، وعبر عصور متطاولة، مما أدى إلى ظهور التفاوت والاختلاف في صياغة بعض المصطلحات ووضعها، ولكن يكفيهم شرفا وفخرا خدمتهم العظيمة لهذا العلم اللطيف، وهذه اللغة المقدسة.



Scanned by CamScanner

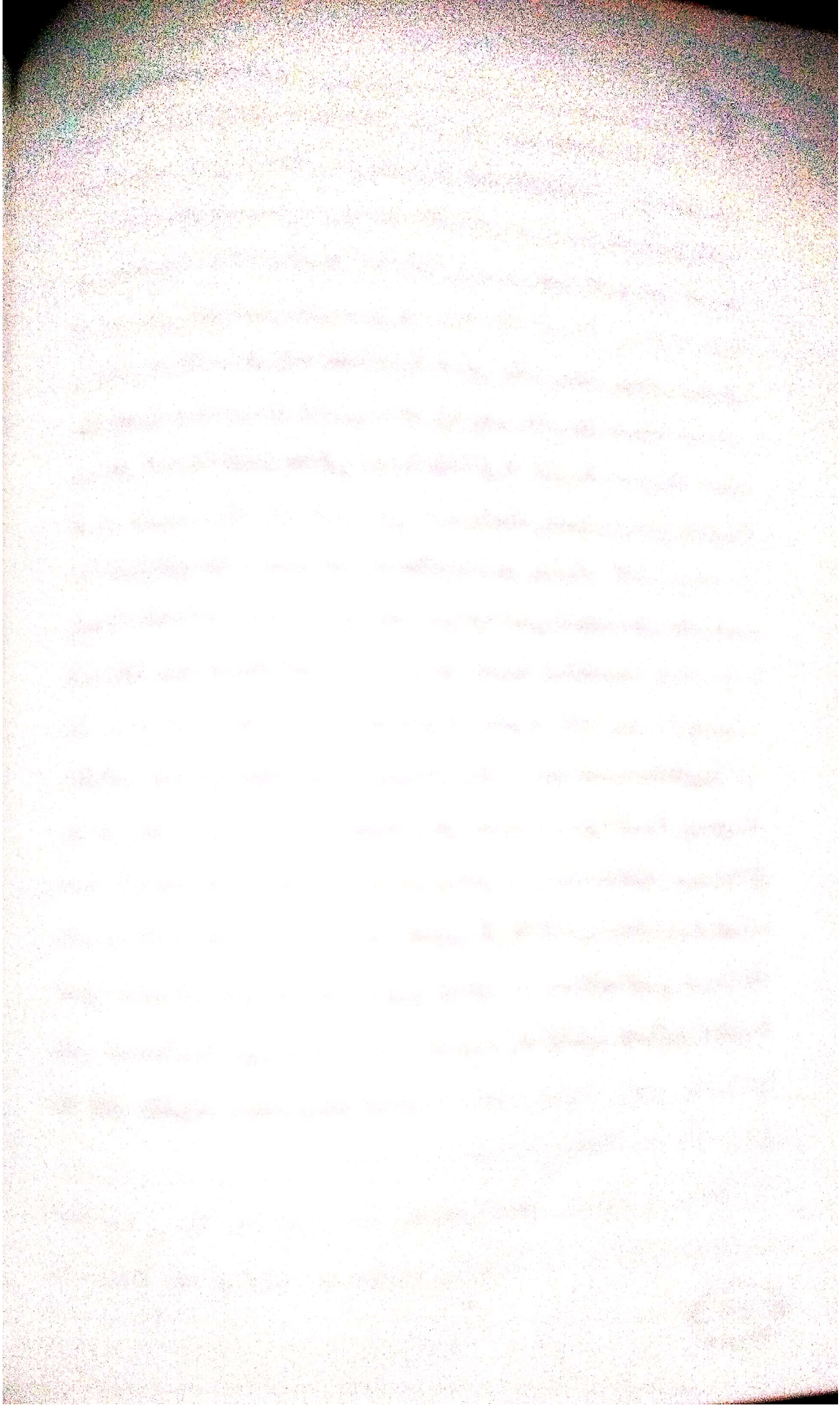

Scanned by CamScanner

## الهوامش

(١) انظر: الصحاح ٣٨٣/١، وتاج العروس ١٨٢/١.

(٢) انظر: الصحاح ٣٨٣/١، وتاج العروس ١٨٢/١.

(٣) تاج العروس ١٨٢/١.

(٤) الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص ٧.

(٥) رواه مسلم، كتاب الجهاد، باب ٣٤ (٩١، ٩٢) ١٤١٠/٣.

(٦) تاج العروس، مستدرك مادة "صلح" ١٨٣/٢، وأنظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص ٨.

(٧) الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص ٨.

(٨) البيان والتبيين ١٣٩/١، وأنظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص ٨.

(٩) أنظر: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٢٦/١، والأسس اللغوية لعلم المصطلح ص٨.

(١٠) حقق حسين الهمذاني جزأين منه بالقاهرة سنة ١٩٥٧، ١٩٥٨م، ونشر قسم ثالث بعد ذلك في بغداد (هامش الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص ٨).

(١١) نشر الكتاب في مجلة الشرق ببيروت ٤٨ (١٩٥٤) ١٦٩ - ١٧٨، وحققه بالقاهرة حسن الشافعي تحقيقا متميزا (هامش الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص ٨).

(١٢) التعريفات ص ٤٤.

(١٣) كشاف اصطلاحات الفنون، مادة "صلح"، وانظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص ١٠.



Scanned by CamScanner

(١٤) انظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص ١٠.

(١٥) انظر: المصدر السابق ص ١١.

(١٦) المصدر السابق ص ١١.

(١٧) المصدر السابق ص ١١-١٢.

(١٨) المصدر السابق ص ١٢.

(١٩) المصدر السابق ص ١٤-١٥.

(٢٠) انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي ص ١٢٧.

(٢١) أسس المنطق الصوري ومشكلاته ص ٤، وأنظر: وبين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ص ١١.

(٢٢) انظر: بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ص ١٢.

(٢٣) انظر: تاريخ الفلسفة في الإسلام ص ٣٨، وبين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ص ٢١.

(٢٤) نزهة الألبا ص ٤٥- ٤٦.

(٢٥) انظر: بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ص ٢٢.

(٢٦) انظر: بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ص ٢٣ ت ٢٤.

(٢٧) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٢، والمزهر ٣٧٣/٢.

(٢٨) معجم الأدباء ١٢٠/٥، وأنظر: بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ص ٢٦-٢٧.

(٢٩) الخصائص ٢٧٦/١ - ٢٧٧.

(٣٠) بغية الوعاة ١٨١/٢، وأنظر: بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ص ٣٦.

(٣١) أدب الكاتب ص ٥-٦، وأنظر: بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ص ٥٧.



Scanned by CamScanner

(٣٢) المقابسات ص ١٧٧، وأنظر: بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ص ٥٧-٥٨.

(٣٣) التذييل ٥/٢٢٦.

(٣٤) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام ص ٣٧-٣٨، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ١١-١٢.

(٣٥) انظرهذا الإحصاء في: المصطلح النحوي، دراسة نقدية تحليلية، د/ أحمد عبد العظيم عبد الغني، الناشر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠م.

(٣٦) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٩٤، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ص ٢٥٧.

(٣٧) انظر: الهمع ١/٤٩٠.

(٣٨) انظر: الهمع ١/٢٧٣.

(٣٩) انظر: التذييل ٥/١٥٨ - ١٥٩.

(٤٠) انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي ص ١٣٢-١٣٣.

(٤١) انظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص ١٥٧، وتقويم الفكر النحوي ص ١١٨-١١٩، والمدخل إلى دراسة النحو العربي ص ١٣٢-١٣٣.

(٤٢) انظر: الكتاب ٢/٣٩٤، والمقتضب ٤/١٠٤، والإنصاف ٢/٢١٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٧.

(٤٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٧، والتذييل ٢/٢٨٥-٢٨٦. وشفاء العليل ١/٢٠٧، والهمع ١/٢٢٧.



Scanned by CamScanner

(٤٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٥١، ٢٤٨، والأصول في النحو لابن السراج ٢/١٢٥، والمفصل في صنعة الإعراب ص ١٧٢، والإنصاف ٢/٢٣١.

(٤٥) انظر: الارتشاف ٢/٩٥١، والتذييل ٢/٢٨٧، والهمع ١/٢٢٧.

(٤٦) انظر: الكتاب ٢/٣٩٠، والمقتضب ٤/١٠٥، والمحصل في شرح المفصل، المجلد الثاني جـ ٢ ص ٣٦٩، والارتشاف ٢/٩٥١، والهمع ١/٢٢٧.

(٤٧) انظر: الصحاح ٥/١٨١٩، واللسان ١١/٦٢٤ – ٦٢٥.

(٤٨) انظر: التذييل ٥/٢٢٦، وأوضح المسالك ص ٦٩.

(٤٩) إنباه الرواة ٤/٢٠.

(٥٠) أنظر: وفيات الأعيان ٢/٢٢٧، والمصطلح النحوي ص ٤٣/٤٤.

(٥١) أخبار النحويين البصريين ص ٢١.

(٥٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨.

(٥٣) الكتاب ٤/٩٧، والمصطلح النحوي ص ٤٤.

(٥٤) انظر: مفاتيح العلوم ص ٣٠، والمصطلح النحوي ص ٣٧، ٨٩.

(٥٥) انظر: الكتاب ١/١٣ – ١٤.

(٥٦) انظر: مفاتيح العلوم ص ٣٠، والمصطلح النحوي ص ٨٩-٩١، وبين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ص ٢٠٢.

(٥٧) انظر: الكتاب ١/١٣-١٧.

(٥٨) انظر: المصطلح النحوي ص ٩٠.

(٥٩) انظر: الكتاب ٤/١٦٩، والمصطلح النحوي ص ١٠٠-١٠١.

(٦٠) أنظر: الكتاب ٣/٢٧٨، والمصطلح النحوي ص ٩٩.

(٦١) أنظر: المقتضب ٣/٤٩، والمصطلح النحوي ص ٩٩.



Scanned by CamScanner

(٦٢) أنظر: الكتاب ٣/٢٩١، والمصطلح النحوي ص ٩٩.

(٦٣) أنظر: الكتاب ٢/٢٠٣ – ٢٠٤.

(٦٤) أنظر: الكتاب ٢/١٠٥ – ١٠٨.

(٦٥) أنظر: الكتاب ٢/١٠٧، والمصطلح النحوي ص ٨٦.

(٦٦) أنظر: الكتاب ٣/٤٥٥ – ٤٩٤، والمصطلح النحوي ص ٨٦.

(٦٧) أنظر: الكتاب ٤/٨٨، والمصطلح النحوي ص ٨٦.

(٦٨) أنظر: الكتاب ٤/٨٨، والمصطلح النحوي ص ٨٦.

(٦٩) أنظر: الكتاب ٢/١٢٦، والمصطلح النحوي ص ٨٦، ١٠٥.

(٧٠) أنظر: التذييل ١/٤٨.

(٧١) أنظر: الكتاب ١/١٧، ١٨، والمصطلح النحوي ١٤٨.

(٧٢) أنظر: الكتاب ٣/٤٣٩.

(٧٣) أنظر: المقتضب ٢/٢٨٦، والمصطلح النحوي ص ١٣٨.

(٧٤) أنظر: الكتاب ٣/٥٤٤.

(٧٥) أنظر: الكتاب مع الحاشية ٣/٥٤٤.

(٧٦) أنظر: الكتاب ٣/٥٢٩ – ٥٣٠.

(٧٧) انظر: الكتاب ١/١٣.

(٧٨) انظر: الكتاب ٢/٢٠٩، ٣٨٥.

(٧٩) انظر: الكتاب ٣/٤٩٦.

(٨٠) انظر: الكتاب ٣/٣٣٥.

(٨١) انظر: الكتاب ٣/٣٣٥.

(٨٢) انظر– مثلا –: ١/٣٨، ٤١٩، ٣/٤٩٦.

(٨٣) انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي ص ١٣٧-١٣٨، والمفصل في تاريخ النحو العربي ١/١٤٤ – ١٤٥.



Scanned by CamScanner

(٨٤) إنباه الرواة ص ١٦/١.

(٨٥) طبقات النحويين واللغويين ص ١٣.

(٨٦) إيضاح الوقف والابتداء ٣٥/١.

(٨٧) الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ٤٣٢.

(٨٨) الإيضاح في علل النحو ص ٩١، وانظر: مراحل تطور الدرس النحوي ص ٦٣.

(٨٩) المفصل في صنعة الإعراب ص ١٨.

(٩٠) طبقات فحول الشعراء ١٢/١.

(٩١) انظر: المصطلح النحوي ص ٨.

(٩٢) أخبار النحويين البصريين ص ٢٢، وانظر: المصطلح النحوي ص ٨.

(٩٣) أخبار النحويين البصريين ص ١٨.

(٩٤) طبقات النحويين واللغويين ص ١٣، وإيضاح الوقف والابتداء ١٥/١، وأنظر: المصطلح النحوي ص ٩.

(٩٥) إيضاح الوقف والابتداء ١٥/١ – ١٦، والأضداد للأنباري ص ٢٤٠، وانظر: المصطلح النحوي ص ٩.

(٩٦) النهاية في غريب الحديث ٥٦/١.

(٩٧) أنظر: إحياء النحو ص ١١ – ١٢، والمصطلح النحوي ص ١٥، ٢٠، وظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ص ٢٣٥– ٢٣٧.

(٩٨) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٤٠/١ – ٤١، وأخبار النحويين البصريين ص ١٦، والفهرست ص ٤٠، ومراتب النحويين ص



Scanned by CamScanner

٢٩، ونزهة الألبا ص ٩، وإنباه الرواة ١/٥، والمصطلح النحوي ص ٣١.

(٩٩) انظر: المصطلح النحوي ص ٤٥.

(١٠٠) انظر مثلا: الكتاب ١/١٩، ٢٢، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٧٥، ٢/١٦٤، ١٧٢.

(١٠١) الكتاب ١/٩٣.

(١٠٢) انظر: معاني القرآن ١/٤٣، ٧٠.

(١٠٣) انظر: معاني القرآن ١/٤٣٢.

(١٠٤) انظر: المصطلح النحوي ص ٤٦، ٩٨، والمدارس النحوية ص ١٦٥، ونشأة النحو ص ١٢٢.

(١٠٥) انظر: الكتاب ٣/٣٨٦ – ٣٩١، ٤١٣، ٥٣٩.

(١٠٦) الكتاب ٣/٤١٤، وانظر: المصطلح النحوي ص ١٤٤.

(١٠٧) انظر: المنقوص والممدود ص ١١، والمصطلح النحوي ص ١٤٤.

(١٠٨) كتاب المقصور والممدود ص ٤، وانظر: المصطلح النحوي ص ١٤٤-١٤٥.

(١٠٩) المصدر السابق ص ٥، وانظر: المصطلح النحوي ص ١٤٥.

(١١٠) انظر: مفاتيح العلوم ص ٣١، والمصطلح النحوي ص ١٤٥.

(١١١) انظر: الكتاب ٢/١٨٣ – ١٨٤، والمصطلح النحوي ص ١٤٠.

(١١٢) انظر: الكتاب ١/٢٧٧ – ٢٧٨، ٢/١٨٨، ٣٨٥، والمصطلح النحوي ص ١٤٠.

(١١٣) أنظر: الكتاب ٢/٤٩، ٥٠، ٨١، ٧٨، ١٢١، والمصطلح النحوي ص ١٤٠.



Scanned by CamScanner

(١١٤) انظر: الكتاب ٢/١٨٥ - ١٨٦، والمصطلح النحوي ص ٩٤ - ٩٥.

(١١٥) الكتاب ١/٣٠٠.

(١١٦) الكتاب ٣/٥٧٧.

(١١٧) مقدمة في النحو ص ٣٦.

(١١٨) الكتاب ١/٣٩٥.

(١١٩) انظر: المصطلح النحوي ص ١١٦-١١٧.

(١٢٠) انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي ص ١٤٩-١٥٠.

(١٢١) المزهر ١/٢٣٤.

(١٢٢) انظر: أصول التفكير النحوي ص ٢٦٩.

(١٢٣) شرح المفصل باختصار ٤/١٥١، ١٥٢، والخزانة ٧/٤٧٧.

(١٢٤) من الطويل وقائله: الأشهب بن رُميله. فلج: اسم موضع. أنظر: الكتاب ١/١٨٦-١٨٧، والمقتضب ٤/١٤٦، والمحتسب ٢/١٢٢، والخزانة ٦/٢٥، والدرر ١/٦٢.

(١٢٥) أنظر: التسهيل ص ١٣، وشرحه ١/٧٢، ٧٣.

(١٢٦) أنظر: التسهيل ص ٣٣، وشرحه ١/١٩١، ١٩٢.

(١٢٧) انظر: التسهيل ص ١١١.

(١٢٨) انظر: التسهيل ص ٢٠٠.

(١٢٩) من الطويل، وهو لامرئ القيس. ديوانه ص ١١٢. انظر: والارتشاف ٣/١٥٥٠، التصريح ١/١٤٤، والخزانة ٣/٤٤٤.

(١٣٠) شرح المفصل ٢/٨٦.



Scanned by CamScanner

(١٣١) البيت من الرمل، وهو للبيد بن ربيعة ديوانه ص ١٧٩، وانظر: والكتاب ٣٣٣/٢، والمقتضب ٤١٠/٤، والتصريح ١٩١/١، ١٣٥/٢.

(١٣٢) انظر: تحصيل عين الذهب ٣٧٠/١.

(١٣٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٦/١.

(١٣٤) انظر: المغني ٢٩٦/١.

(١٣٥) انظر: التذييل ١٤٤/٤.

(١٣٦) انظر: التصريح ١٩١/١.

(١٣٧) انظر: الهمع ١٨٥/٣.

(١٣٨) انظر: شرح الجمل ٣٣٩/١.

(١٣٩) انظر: المسائل العضديات ص ١٦٧، والتذييل ١٩/٣، ١٣٥.

(١٤٠) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٩٧/٢، والتذييل ١٤٤/٤، والتصريح ١٩١/١، والهمع ١٨٥/٣.

(١٤١) من الطويل، وهو لامرئ القيس، ديوان ص ١١٠.

(١٤٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٢٢٥.

(١٤٣) انظر: شرح التسهيل ١١١/١.

(١٤٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٧٨/٣ – ٧٩، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٧٦، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٠١٩/٢، والتذييل ٨٩/٢، ٩٠.

(١٤٥) التسهيل ص ١٠٧.

(١٤٦) تعليق الفرائد ١٠٩/٤ – ١١٠.

(١٤٧) انظر: التذييل ٢٧٥/٥.

(١٤٨) انظر: الفهرست ص ١٢١–١٣٠.



Scanned by CamScanner

(١٤٩) انظر: أخبار النحويين البصريين ص ١٠٨، ١٠٩، ١١٣.

(١٥٠) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٣، ١١٣.

(١٥١) أنظر: الخصائص ١/١٨، ١٦٦، ١٩٩، والتصريف الملوكي ص ٤٥، والمحتسب ١/١٦٦، والتكملة ص ١٤٠، ٢٠٢، ٢٥٠، وسر الصناعة ١/١٦١، ١٦٣، ومراحل تطور الدرس النحوي ص ١٣٠.

(١٥٢) مراتب النحويين ص ١٤٤.

(١٥٣) انظر: المدارس النحوية ص ٢٤٦، ومراحل تطور الدرس النحوي ص ١٣٠ – ١٣١.

(١٥٤) الكتاب ٣/١٠٠ مع الحاشية.

(١٥٥) الكتاب ٢/٩١.

(١٥٦) شرح المفصل ٧/١١٤.

(١٥٧) انظر: شرح المفصل ٨/١٢٨، والإعراب عن قواعد الإعراب ص ٨٥، والمصطلح النحوي ص ١٧٩.

(١٥٨) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب ص ١٥٥، ١٥٩، والمصطلح النحوي ص ١٧٩.

(١٥٩) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب ص ١٥٥، ١٥٩، وموصل الطلاب ص ١٧٠.

(١٦٠) انظر: كاشف القناع ص ١١٤، والمصطلح النحوي ص ١٧٩.

(١٦١) انظر: المصطلح النحوي ص ١٥٥ – ١٥٦.

(١٦٢) انظر: الهمع ٢/٥ – ٦، والتصريح ١/٣٢٣، والمصطلح النحوي ص ١٦٢.



Scanned by CamScanner

(١٦٣) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ص ١٠٩، والتصريح ٣٣٧/١، والمصطلح النحوي ص ١٦٣.

(١٦٤) انظر: مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة ص ٣٣٥، والتصريح ٣٣٧/١، والمصطلح النحوي ص ١٦٣.

(١٦٥) انظر: تهذيب اللغة ٣٧٣/١٤، والمصطلح النحوي ص ١٦٣.

(١٦٦) انظر مجالس ثعلب ٢٠/١، والتصريح ٩٤/٢ – ٩٥، شرح الأشموني ١٣٢/٣، والمصطلح النحوي ص ١٦٣.

(١٦٧) انظر: معاني القرآن ١٧/١، والمصطلح النحوي ص ١٦٤.

(١٦٨) انظر: معاني القرآن ٧٩/١، ٣٠٨/٢، ٣٤١، والمصطلح النحوي ص ١٦٤.

(١٦٩) انظر: الكتاب ١٨٣/٢ – ١٨٤، والمصطلح النحوي ص ١٤٠.

(١٧٠) انظر: الكتاب ٢٧٧/١ – ٢٧٨، ١٨٨/٢، ٣٨٥، والمصطلح النحوي ص ١٤٠.

(١٧١) انظر: المقتضب ٢١/٣، ١٠٥/٤، والمصطلح النحوي ص ١٦٥.

(١٧٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١١٢/١، ١٩٨، ٢٧٧، ١٤٥/٢، ١٤٦، والمذكر والمؤنث للفراء ص ١٠٧، والهمع ١١٧/٣، والمصطلح النحوي ص ١٦٦.

(١٧٣) أنظر: الكتاب ٢٢/١.

(١٧٤) انظر: معاني القرآن ٤٢٩/١، ١٩/٢، ١٧٥، والمذكر والمؤنث للفراء ص ٨٦، ١٠٣، والمصطلح النحوي ص ١٦٦.

(١٧٥) انظر: فتح الباري ٥٥٢/٨، والمصطلح النحوي ص ١٦٦.

(١٧٦) انظر: المقتضب ٣٠٩/٣، والمصطلح النحوي ص ١٦٦.



Scanned by CamScanner

(١٧٧) أنظر: معاني القرآن ٤٢/١، ٤٢٨، والمصطلح النحوي ص ١٦٧.

(١٧٨) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ص ٧٠، والمصطلح النحوي ص ١٦٧.

(١٧٩) انظر: الكتاب ٥/٢، ٧٧، ٤١١/٣، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢١٦/١، والمصطلح النحوي ص ١٦٧.

(١٨٠) انظر: معاني القرآن ٤٠٩/١، والمذكر والمؤنث ص ٦٩، ٧٠، والمصطلح النحوي ص ١٦٧/١٧٤.

(١٨١) انظر: الكتاب ٩٣/٢.

(١٨٢) انظر: المذكر والمؤنث له ص ٥٨، ١١٦، ١١٩، والمصطلح النحوي ص ١٦٧ – ١٦٨.

(١٨٣) انظر: معاني القرآن ٥٥/١، والمصطلح النحوي ص ١٦٨.

(١٨٤) انظر: معاني القرآن ١٢/١، ٤٠٩، والمصطلح النحوي ص ١٦٨.

(١٨٥) انظر: معاني القرآن ٧/١، ٥٦، ٢٤١، ٢٤٤، وتفسير الطبري ١٨١/١، والمصطلح النحوي ص ١٦٨.

(١٨٦) انظر: الكتاب ٢١٢، ٩٣.

(١٨٧) انظر: الكتاب ٥/٢.

(١٨٨) انظر: المقتضب ٣٢٣/٤.

(١٨٩) انظر: المقتضب ٣١٠/٢.

(١٩٠) انظر: المصطلح النحوي ص ١٦٩.

(١٩١) انظر: معاني القرآن للفراء ١٧٧/١، ١٢٢/٣، والمصطلح النحوي ص ١٧٠.



Scanned by CamScanner

(١٩٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١١، ١٢، وتفسير الطبري ١/٢٣٠، ٥/١٣٧، والمصطلح النحوي ص ١٧٠.

(١٩٣) راجع ص ٣٧.

(١٩٤) انظر: معاني القرآن ١/٥٢، ٥٣، ١١٧، ١٧٥، ٤٧٩، ٢/٤٩، ٧٨، ٨٤، والمصطلح النحوي ص ١٧١.

(١٩٥) انظر: مفاتيح العلوم ص ٣٦، والمصطلح النحوي ص ١٧٢.

(١٩٦) انظر: الكتاب ٢/٢٧٤، والمصطلح النحوي ص ١٧٣.

(١٩٧) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٦٩، ٣٧٠، والمصطلح النحوي ص ١٧٣.

(١٩٨) انظر: معاني القرآن ١/٤٠٩، والمصطلح النحوي ص ١٧٤.

(١٩٩) انظر: معاني القرآن ١/٥٢، ٥٨، والمصطلح النحوي ص ١٧٤.

(٢٠٠) انظر: معاني القرآن ١/١٩، ٢/٨٥، ٢١٠، وتفسير الطبري ٢/١٠٧، والمصطلح النحوي ص ١٧٤.

(٢٠١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٤، ٥/٨٦، والمصطلح النحوي ص ١٧٤-١٧٥.

(٢٠٢) وعنوانه: "حقيقة الضمير المسمى فصلا عند البصريين وبيان موقعه من الكلام" وهو منشور في مجلة جامعة الملك خالد، المجلد الثالث، العدد السادس، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥م.

(٢٠٣) انظر: معاني القرآن ١/٢، ٣٢، ١٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٧، والمصطلح النحوي ص ١٧٧.

(٢٠٤) انظر: شرح القصائد التسع المشهورات ١/٤٣، والمصطلح النحوي ص ١٧٨.



Scanned by CamScanner

(٢٠٥) انظر: معاني القرآن ١/٥٨، ١٧٦، ٢٤٤، ٢٤٥، وكاشف القناع ص ١١٦، والمصطلح النحوي ص ١٧٨، وقد تقدم الحديث عنه ص ٢٩، ٤٤.

(٢٠٦) انظر: المفصل ص ١٧٣، وشرحه لابن يعيش ٣/١١٤، والمصطلح النحوي ص ١٨٠.

(٢٠٧) انظر: معاني القرآن ١/١٦، ١٧، ٢١، ٤٠، والمصطلح النحوي ص ١٨٠.

(٢٠٨) انظر: معاني القرآن ١/١٢١، ١٦٨، والمصطلح النحوي ص ١٨٠.

(٢٠٩) انظر: الكتاب ١/١٣ – ١٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣.

(٢١٠) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣، والمصطلح النحوي ص ١٨٥.

(٢١١) انظر: معاني القرآن ١/١٦٥.

(٢١٢) انظر: معاني القرآن ١/٣٣، ٤٥، ٤٩.

(٢١٣) انظر: مجالس ثعلب ١/٤٤، ٣٠٩، ومجالس العلماء للزجاجي ص ٣١٨، ٣٤٩، والمصطلح النحوي ص ١٨٥.

(٢١٤) انظر: الإنصاف المسائل ٢٩، ٣٠، ٧٦، ١/٢٢٥، ٢٢٨، ٢/٨٩، والهمع ١/٣٢١، والمصطلح النحوي ص ١٨٧.

(٢١٥) معاني القرآن ١/٢٣٥، وانظر: كاشف القناع ص ٩٦، والمصطلح النحوي ص ١٨٧ – ١٨٨.

(٢١٦) انظر: معاني القرآن ١/١٧١، ٣/٢٠٨، والمصطلح النحوي ص ١٨٨.



Scanned by CamScanner

(٢١٧) انظر: التفاحة فى النحو ص ١٥-١٥، والمصطلح النحوي ص ١٨٨.

(٢١٨) الكتاب ١٥٥/٢، ١٠٦/٤.

(٢١٩) البيت من الطويل، وقد نسبه سيبويه لزهير بن أبي سلمى في ١٦٥/١، ٢٩/٣، ٥١، ١٠٠، ١٦٠/٤، ولصرمة الأنصاري في ٣٠٦/١، وبلا نسبة في ١٥٥/٢. وهو في شرح ديوان زهير ٨٧.

(٢٢٠) شرح التسهيل ٥٢/٢.

(٢٢١) انظر: الكتاب ٦٧/١، ٤٣٦.

(٢٢٢) انظر: الكتاب ٦٧/١، ٤٣٦.

(٢٢٣) التذييل ١٩٧/٥ – ١٩٨.

(٢٢٤) لم اهتد لمعرفة من هو توما الحكيم؟ وما خبره؟

(٢٢٥) المغني ٤٧٨/٢.

(٢٢٦) انظر: تعليق الفرائد ٩٢/٩١/٤.

(٢٢٧) انظر: الضرائر الشعرية للألوسي ص ٢٧٦، والخزانة ١٠١/٩.

(٢٢٨) انظر: المغني ٤٧٦/٢، والهمع ١٩٦/٣.

(٢٢٩) انظر: الكتاب ١٠٠/٣.

(٢٣٠) انظر: التذييل ٢١٤/٣ – ٢١٥.

(٢٣١) انظر: التذييل ٩/٥ – ١٠.

(٢٣٢) انظر: الكتاب ٢٦/١، وضرورة الشعر ص ٣٣، والتذييل ٢٢٤/٢، وتخليص الشواهد ص ٨٢، ١٥٥، وتعليق الفرائد ٢١٨/٢، والخزانة ٣١/١، ٣٣، ٢٧٩/٣.



Scanned by CamScanner

(٢٣٣) انظر: شرح التسهيل ١/١٥٤، ٢٠١، ٢٠٢، وشرح الكافية الشافية ١/٢٩٩-٣٠٠، ٣٠١.

(٢٣٤) إيضاح الشعر ص ١١٦-١١٧.

(٢٣٥) تخليص الشواهد ص ٨٣.

(٢٣٦) تعليق الفرائد ٢/٢١٨.

(٢٣٧) الأشباه والنظائر ١/٤٨٤.

(٢٣٨) خزانة الأدب ١/٣٣، ٣٤.

(٢٣٩) تعليق الفرائد ٣/٢٣٦-٢٣٧.

(٢٤٠) انظر: اللسان ٥/٣٣٣.

(٢٤١) انظر: المغنى ٢/٤٧٣-٤٧٤، والهمع ٣/١٩٥-١٩٦، الأشباه والنظائر ٢/٢٣٢.

(٢٤٢) انظر: التذييل ٣/٢٤١-٢١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٢، وأوضح المسالك ص ٩، وراجع ص ٥٥.

(٢٤٣) انظر: التذييل ٣/٢١٥- ٢١٦.

(٢٤٤) الخصائص ١/٢٧٩.

(٢٤٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٦.

(٢٤٦) الجامع الصغير ٢/٦٥٦، رقم ١٠٠١٤، وهو ضعيف. أنظر: ضعيف الجامع ٦/١١٦، رقم ٦٤٤٨.

(٢٤٧) شرح الكافية الشافية ٢/٧٢١، وأنظر: شرح التسهيل ٢/٣١١، والأشباه والنظائر ٢/٤٠١.

(٢٤٨) انظر: الخصائص ١/٢٨٣-٢٨٥، ٣/٢٦٠، والمغني ٢/٥٢٧ وما بعدها، ٥٣٩ وما بعدها.



Scanned by CamScanner

(٢٤٩) الإتقان في علوم القرآن ٣٨٨/١، وأنظر: الكتاب ١٧٥/١، ١٨٧/٢، وشرحه للسيرافي ١/ق ٤١٧، ٢/ق ١٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٥، والمغني ١٦٧/١، والأشباه والنظائر ٣٩٤/٢-٤٠٢.

(٢٥٠) انظر: اللسان ٣١٦/٩.

(٢٥١) الخصائص ٣٥٥/٢.

(٢٥٢) انظر: التذييل ٧٣/١ ب، ٢١٣/٣ب.

(٢٥٣) انظر: التذييل ٢١٣/٣ب.

(٢٥٤) انظر: شرح الجمل ١١/٢، والهمع ٥٦/٣، وهشام بن معاوية ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٢٥٥) المقتضب ٢٢٦/٣.

(٢٥٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٠/١-٣٤١.

(٢٥٧) وممن قال بذلك المبرد في المقتضب ٣٣/٣، ٩٧، ولكنه قال أيضاً في ٨٦/٤ بأنها أفعال صحيحة كضرب لكن فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد، وابن السراج في الأصول ٨٢/١، والفارسي في البغداديات ص ١١٣، والجرجاني في المقتصد ٣٩٨/١، وابن يعيش في شرح المفصل ٨٩/٧.

(٢٥٨) انظر: التسهيل ص ٥٢، وشرحه لابن مالك ٣٣٨/١-٣٤٠، وشرح الكافية للرضي ٣٩٠/٢، والبسيط في شرح الجمل ٧٣٧/٢، والتذييل، والهمع ٣٦٧/١-٣٦٨.

(٢٥٩) انظر: شرح الكافية للرضي ٢١٨/١.



Scanned by CamScanner

(٢٦٠) انظر: الكتاب/٢/١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، والمقتضب ١/٤١، والجمل ص ٣٢١، الجنى الداني ص ٣٣٧، والمغني ٢/٢٩٦-٢٩٧، وأوضح المسالك ص ١٦٧.

(٢٦١) انظر: الكتاب ٢/١٠٥، ١٠٨، ١٠٩، ٣١٤، والمقتضب ١/٤١، والجمل ص ٣٢٢، والمغني ٢/٣٢٨، وأوضح المسالك ص ١٦٧.

(٢٦٢) انظر: الجنى الداني ص ٣٣٧، ٣٤٠، والمغني ١/٢٩٧-٢٩٨، وأوضح المسالك ص ١٧١.

(٢٦٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٨، الهمع ١/٣٢٠-٣٢١.

(٢٦٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٦٣.

(٢٦٥) انظر: مراحل تطور الدرس النحوي ص ٦٣.

(٢٦٦) انظر: المفصل ص ١٨.

(٢٦٧) انظر: أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة، ص ٤٥٣، والمصطلح النحوي ص ١٨٣.

(٢٦٨) انظر: التذييل ٢٢-٢٣، والارتشاف ٥/٢٢٨٩، والأشباه والنظائر ٣/٣، والمصطلح النحوي ص ١٤٣.

(٢٦٩) انظر: الارتشاف ٥/٢٢٨٩، الهمع ١/٣٢١، والمصطلح النحوي ص ١٨٣.

(٢٧٠) انظر: مراتب النحويين ص ١٦٠-١٦١، والأشباه والنظائر ٢/٢٠٤، وديوان الأدب ١/٢٩، والمصطلح النحوي ص ٩٨.

(٢٧١) انظر: مفاتيح العلوم ٣٠، ومراتب النحويين ص ١٠٤، والمصطلح النحوي ص ٩٨.



Scanned by CamScanner

(٢٧٢) انظر: المدارس النحوية ص ٢٠٢، والمصطلح النحوي ص ١٦٦.

(٢٧٣) انظر مثلا: الكتاب ١/٤٢١-٤٢٢، ٤٣٤، ٢/٧، ٣٣، والمصطلح النحوي ص ١٦٦.

(٢٧٤) أمالى السهيلي ص ٢٩، وانظر: والمصطلح النحوي ص ١٦٦.

(٢٧٥) راجع ص ٤٦-٤٧.

(٢٧٦) انظر: المصطلح النحوي ص ١٦٦.



Scanned by CamScanner

Scanned by CamScanner

# فهرس المصادر

(١) أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو، أحمد مكي الأنصاري، نشر المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٣٨٤ هـ، ١٩٦٤م.

(٢) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مط لجنة التإلى فى والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧٥هـ، ١٩٣٧م.

(٤) أخبار النحويين البصريين، ت/نخبة من العلماء، نشر مكتبة الثقافة الدينية، شارع بورسعيد، الظاهر.

(٥) أدب الكاتب، لابن قتيبة، ط ليدن، ١٩٠٠م.

(٦) الأسس اللغوية لعلم المصطلح، تأليف د/ محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة (بدون طبعة تاريخ).

(٧) أسس المنطق الصوري ومشكلاته، د/محمد علي أبو ريان، و د/علي عبد المعطي محمد، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٦م.

(٨) ارتشاف الضرب من كلام العرب، لأبي حيان، ت: د/رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ.

(٩) الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، ت: عبد الإله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق.



Scanned by CamScanner

(١٠) أصول التفكير النحوي، د/ علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣م.

(١١) الأصول في النحو، لابن السراج، ت: د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨ هـ.

(١٢) الأضداد، لابن الأنباري، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، دائرة المطبوعات والنشر، ١٣٨٠ هـ، ١٩٦٠م.

(١٣) الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام، ت د/ علي فودة نيل، نشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط ١، ١٤٠١ هـ.

(١٤) أمالي السهيلي، ت: د/ محمد إبراهيم البنا، (بدون طبعة وتاريخ).

(١٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.

(١٦) الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، أعتنى به/ حسن حمد، إشراف: د/أميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ.

(١٧) أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: بغية السالك، لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز.

(١٨) الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، ت: د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٦ هـ.

(١٩) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ت د/مازن المبارك، دار النفائس.



Scanned by CamScanner

(٢٠) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر الأنباري، ت/محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ، ١٩٧١م.

(٢١) البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، ت/ د عياد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي.

(٢٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨م.

(٢٣) البيان والتبيين، للجاحظ، ت/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الرياض الحديثة، دار الفكر، دار الجيل بيروت.

(٢٤) بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، د/ عبد الكريم محمد الأسعد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣م.

(٢٥) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرحه ونشره/ السيد حمد صقر، المكتبة العلمية، (بدون طبعة وتاريخ).

(٢٦) تاج العروس، للزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر، ١٣٠٦ هـ.

(٢٧) تاريخ الفلسفة في الإسلام، دي بور، ترجمة/ عبد الهادي أبو ريدة، ط ٤، مصر، ١٩٥٧م.

(٢٨) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، طبع مع كتاب سيبويه بالمطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣١٦ هـ.



Scanned by CamScanner

(٢٩) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، ت: د/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ.

(٣٠) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان (مخطوط) نسخة فلمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ذات الرقمين (٧٣٢٩، ٧٣٢٤) الأولى عن نسخة الأسكوريال، والثانية عن نسخة دار الكتب.

(٣١) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، ت: أ، د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨ هـ.

(٣٢) تسهيل الفوائد، لابن مالك، ت/محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٧٨ هـ.

(٣٣) التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، دار الفكر.

(٣٤) التصريف المملوكي، لابن جني، ت/محمد سعيد مصطفى النعمان، ط٢، دار المعارف للطباعة، ١٣٩٠ هـ.

(٣٥) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، ت: د/ محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣ هـ.

(٣٦) التفاحة في النحو، للنحاس، ت/كوركيس عواد، بغداد، ١٣٨٥ هـ، ١٩٧٣م.

(٣٧) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ط٢، القاهرة، ١٣٥٣هـ، ١٩٣٥م.

(٣٨) تقويم الفكر النحوي، د/ علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٧٥م.



Scanned by CamScanner

(٣٩) التكملة (وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي، ت/ حسن شاذلي فرهود، نشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١ هـ، ١٩٨١م.

(٤٠) الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، للسيوطي، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار خدمات القرآن.

(٤١) الجمل في النحو، للزجاجي، ت: د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

(٤٢) الجنى الداني، للمرادي، ت د/فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

(٤٣) حقيقة الضمير المسمى فصلا عند البصريين، وبيان موقعه من الكلام، د/محمد بن ناصر الشهري، بحث منشور في مجلة جامعة الملك خالد، المجلد الثالث، العدد السادس، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

(٤٤) خزانة الأدب، للبغدادي، ت: د/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ.

(٤٥) الخصائص، لابن جني، ت/ محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

(٤٦) الدرر اللوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، عناية/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

(٤٧) ديوان الأدب، للفارابي، ت د/أحمد مختار عمر، القاهرة، ١٣٩٤هـ، ١٩٦٩م.

(٤٨) ديوان امرىء القيس، ضبطه وصححه الأستاذ/ مصطفى عبد الشافي، بيروت، ١٤٠٣هـ ت ١٩٨٣م.



Scanned by CamScanner

(٤٩) ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب، ١٣٦٣هـ.

(٥٠) ديوان لبيد بن أبي ربيعة، ت د/ إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.

(٥١) سر صناعة الإعراب، لابن جني، ت/ مصطفى السقا وأخرين، مط مصطفى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٩٥٤.

(٥٢) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، مع حاشية الصبان، ترتيب وضبط وتصحيح: مصطفى حسين أحمد، دار الفكر.

(٥٣) شرح التسهيل لابن مالك، ت د/ عبد الرحمن السيد، و د/محمد بدوي المختون، دار هجر، ط ١، ١٤١٠ هـ.

(٥٤) شرح الجمل، لابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

(٥٥) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، ومعه كتاب: منتهى الأرب، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان.

(٥٦) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، وعليه ضواء على الشرح، تأليف/ عاصم بهجت البيطار وآخرين، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ٢، ١٤٠٤هـ.

(٥٧) شرح قطر الندى، لابن هشام، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

(٥٨) شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف/ محيي الدين الكافيجى، ت/ فخر الدين قباوة، ط ٣، نشر طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٦م.



Scanned by CamScanner

(٥٩)شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ت د/ عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، ط، ١٤٠٢هـ.

(٦٠)شرح الكافية في النحو، للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ.

(٦١)شرح كتاب سيبويه، للسيرافي (مخطوط)، نسخة فلمية بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم (١٠٢٩٧) مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية، رقم (١٣٧).

(٦٢)شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

(٦٣)شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، ت/د الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م.

(٦٤)الصحاح، للجوهري، ت/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط١ (القاهرة) ١٣٦٧هـ، ط٢ (بيروت) ١٣٩٩ هـ.

(٦٥)صحيح مسلم، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٠هـ/١٩٧٨م.

(٦٦)ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي، ت: د/ رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

(٦٧)ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

(٦٨)طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، شرح محمود شاكر، دار المعارف، ١٩٥٢م.



Scanned by CamScanner

(٦٩) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي الأندلسي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط٢، دار المعارف.

(٧٠) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، د/ أحمد سليمان ياقوت، نشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

(٧١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، (رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه محب الدين الخطيب راجعه قصي محب الدين الخطيب) ط ١، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

(٧٢) الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت.

(٧٣) كاشف القناع والنقاب بإزالة شبهة عن وجه قواعد الإعراب، للبركلي، مطبعة أحمد ساقي بك، إستانبول، ١٣٢٨هـ، ١٩٠٨م.

(٧٤) الكتاب، لسيبويه، ت/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ.

(٧٥) كشاف اصطلاحات الفنون، للتهاوني، ت د/ لطفي عبد البديع، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م.

(٧٦) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، ط ٣، ١٤١٤هـ.

(٧٧) مجالس ثعلب، ت/عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٨٢هـ.



Scanned by CamScanner

(٧٨) مجالس العلماء، للزجاجي، ت/محمد عبد السلام هارون، الكويت، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٢م.

(٧٩) مجلة المشرق، بيروت، العدد ٤٨، سنة ١٩٥٤م.

(٨٠) المحتسب، لابن جني، ت/ علي النجدي ناصف وآخرين، دار سركين، تركيا، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

(٨١) المحصل في شرح المفصل، للأندلسي (رسالة دكتوراه) المجلد الثاني، ت/ محمد السيد الشرقاوي، بإشراف: أ.د/ صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٨هـ.

(٨٢) مختصر المذكر والمؤنث للمضل بن سلمة، ت/ رمضان عبد التواب، مجلة معهد المخطوطات، المجلد ١٧، الجزء الثاني ٢، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

(٨٣) المدارس النحوية، د شوقي ضيف، ط ٢، دار المعارف بمصر.

(٨٤) مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ت/محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، القاهرة، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

(٨٥) المذكر والمؤنث، ت/رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

(٨٦) مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ت/محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، القاهرة، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

(٨٧) مراحل تطور الدرس النحوي، أ.د/ عبد الله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.



Scanned by CamScanner

(٨٨) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، شرح/ محمد أحمد جاد المولى وآخرين، إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٨٩) المسائل البغدادية، لأبي علي الفارسي، ت/صلاح الدين عبد الله المكاوي، مط العاني، بغداد.

(٩٠) المسائل العضديات، للفارسي، ت/الشيخ الراشد، دمشق، ١٩٨٦م.

(٩١) المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، للدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني، نشر دار الثقافة للنشر والتوزيع، الفجالة، مصر، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

(٩٢) المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، أ.د/عوض بن حمد القوزي، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

(٩٣) معاني القرآن، للأخفش، ت د/عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، ط ٥، ١٤٠٥هـ.

(٩٤) معجم الأدباء (إرشاد الأديب) لياقوت الحموي، ت/مرجليوت، نشر دار المأمون بمصر، ١٩٣٨م.

(٩٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

(٩٦) مفاتيح العلوم، للخوارزمي، ط١، إدارة الطباعة المنبرية بمصر، ١٣٤٢هـ، ١٩٢٢م.



Scanned by CamScanner

(٩٧) المفصل في تاريخ النحو العربي، د/محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

(٩٨) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، اعتنى به/ علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

(٩٩) المقابسات، لأبي حيان التوحيدي، ت/ حسن السندوبي، مط الرحمانية بمصر، ١٩٢٩م.

(١٠٠) المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، ت د/كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

(١٠١) المقتضب، للمبرد، ت: د/محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب.

(١٠٢) مقدمة في النحو، لخلف الأحمر، ت/عز الدين التنوخي، دمشق، ١٣٨١هـ، ١٩٦١م.

(١٠٣) مناهج البحث عند مفكري الإسلام، د/ علي سامي النشار، دار المعارف بمصر، ١٩٦٢م.

(١٠٤) المقصور والممدود، للفراء، ت/ عبد العزيز الميمني الراجكوني، دار المعارف بمصر، ١٣٥٤هـ، ١٨٣٤م.

(١٠٥) المنقوص والممدود، لابن ولاد، عني بتصحيحه/ السيد بدر الدين التعساني الحلبي، ط١، القاهرة، ١٣٢٦هـ، ١٩٠٨م.

(١٠٦) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهري، ت/ محمد إبراهيم سليم، مكتبة الساعي، الرياض.

(١٠٧) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للأنباري، ت/محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٧م.



Scanned by CamScanner

(١٠٨) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، تعليق/ عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكـــردي، ط٢، القـــاهرة، ١٣٨٩هـــ، ١٩٦٩م.

(١٠٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثيـــر، ط ١، المطبعـــة الخيرية بمصر.

(١١٠) مجمع الهوامع، للسيوطي، ت/أحمد شـــمي الـــدين، دار الكتـــب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـــ.

(١١١) الوساطة بين المتنبي وخصومه، للجرجاني، ت/محمد أبو الفضل إبراهيم، مط عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٥١م.

(١١٢) وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لابن خلكان، ت د/إحسان عباس، بيروت، ١٣٨٩هـــ، ١٩٦٩م.

(١١٣) هشام بن معاوية الضرير، أ د/تركي بن ســـهو العتيبـــي، ط١، ١٤١٦هـــ، ١٩٩٥م.



Scanned by CamScanner